الوثائق الرسمية

# الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية التاسعة العاشرة

الجلسة العامة ٤
الثلاثاء، ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

**الرئيس:** السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

**البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)**

**الاستعراض والتقييم الشاملان لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١**

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستمع الجمعية أولا الى بيان دولة السيد بولين أوبامي نغوما، رئيس وزراء الجمهورية الغابونية.

**اصطحب السيد بولين أوبامي نغوما، رئيس وزراء غابون الى المنصة.**

**السيد أوبامي نغوما** (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في عام ١٩٩٢ فتح المجتمع الدولي صفحة جديدة في ميدان البحث عن حلول ملائمة للمشاكل الرئيسية لعصرنا هذا، وذلك باعتماده إعلان ريو المعني بالبيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١ خلال مؤتمر البيئة والتنمية الشهير.

وكان بود رئيس دولة جمهورية غابون، فخامة الحاج عمر بونغو، الذي لعب دورا نشطا جدا في اجتماع ريو، أن يكون معنا هنا اليوم لكنه، كما تعلمون، موجود في ليبرفيل لكي يتابع عن كثب جهود الوساطة المبذولة بشأن الأزمات التي تحيق بشعب الكونغو وشعوب وسط أفريقيا الشقيقة. وقد فوضني أن أكرر أمام الجمعية التزامه الشخصي بالمقاصد والأهداف التي تسعى المنظمة الى تحقيقها، لا سيما تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

وأود بدوري أن أكرر الإعراب عن التزام حكومة وشعب غابون بالنهوض بالتنمية المستدامة.

في ضوء التدهور المستمر في البيئة، ما هي الأعمال التي ينبغي اتخاذها بشكل عاجل لإنقاذ الجيل الحاضر والأجيال المقبلة من آثار تلوث الهواء وظاهرة الدفيئة والتدهور في طبقة الأوزون؟ هل نحن عازمون حقا على أن نرسخ ترسيخا قويا للمنجزات المعلن عنها كثيرا التي تحققت بالفعل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وفي مجال حماية البيئة. وفي وقت التقييم هذا ما هي الأعمال الملموسة التي اضطلعنا بها لكي نحول الى واقع ملموس توافق الآراء المزدوج الذي تحقق في ريو؟

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

إنه توافق في الآراء بشأن حالة عالم يتدهور تدريجيا لأنه يواجه تفاقم الفقر والتدهور المستمر في النظم الايكولوجية.

وتوصلنا أيضا إلى توافق في الآراء بشأن نوع الخطوات المطلوبة لعكس التوجه غير المقبول وغير الإنساني نحو التهميش الناتج عن العلاقات الاقتصادية الدولية غير المنصفة.

وبإيجاز، هناك توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى عمل مشترك عاجل لوضع حد للإنكار وتدمير البيئة التي نعيش فيها.

لقد تجرأت على التفكير بصوت عال، لا لأقدم الإجابات التي نتدارسها جميعا، بل بالأحرى لأعيد تأكيد إيمان غابون بالعلاجات التي لا تزال سارية المفعول والتي وافقت عليها حكوماتنا بالإجماع قبل خمس سنوات في ريو دي جانيرو.

ولا يزال بلدي مقتنعا بأن إنشاء شراكة عالمية جديدة هو السبيل الوحيد لتشجيع خلق عالم أفضل.

لا شك أن هناك متطلبات معينة لهذه الشراكة الجديدة بمعنى الاحترام الواضح لمبدأ "المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة" بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية.

والأمر كما نراه هو أن هذه هي القاعدة والقوة الدافعة وراء أي عملية مؤدية إلى التنمية المستدامة.

وعشية القرن الحادي والعشرين يجب علينا أن نختار التنمية المستدامة اليوم لكي نعطي فرصة للمستقبل. وحيث أن بلدي مقتنع بهذه الحقيقة فهو منكب على تحديث الإطار التنظيمي لنظمه الانتاجية لتتواءم مع المتطلبات الإيكولوجية التي وضعت في ريو.

لقد انضمت غابون فعلا إلى الاتفاقيات التي انبثقت عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية والبيئة. فقوانين الغابات والتعدين والنفط روجعت حتى تأخذ في الاعتبار القيود المضمنة في معايير الحماية البيئية. وسيبدأ العمل قريبا باستراتيجتنا للتخطيط، التي تشمل خطة العمل الوطنية للبيئة وخطة العمل الوطنية للغابات.

وغابون كبلد معروف بغاباته يحاول أن يديرها بعقلانية. ولذلك نذر نفسه لاحترام وتنفيذ إعلان ريو الذي تضمن مبادئ رسمية وإن كانت غير ملزمة قانونيا، من أجل التوصل إلى توافق آراء عالمي بشأن إدارة كل أنواع الغابات والمحافظة عليها واستغلالها بطريقة صالحة إيكولوجيا.

وفي هذا السياق نعتزم الآن مواصلة جهودنا من أجل المحافظة على التوازن الضروري الذي ينبغي أن يكون قائما دائما بين استغلال هذه الموارد الضرورية، أي غاباتنا، وبين المحافظة على نظامنا الإيكولوجي، ميراثنا المشترك.

وتعتقد غابون أن إنشاء محفل حكومي دولي للتعامل مع المسائل التي علقت مؤقتا في إطار الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، وبخاصة تلك المتعلقة بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا والتجارة في منتجات الغابات، سيجعل من الممكن التوصل إلى توافق الآراء بشأن الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات.

إن فرض قيود أكثر من اللازم على التعاون الضروري لحماية البيئة يمكن أن يؤثر سلبيا على النتائج التي ننشدها.

لذلك يجدر التشديد على مشروعية التضامن الصادق والتعاون الدولي الحقيقي لدعم وتقوية وتكميل المبادرات المتخذة على المستوى الوطني من قبل البلدان النامية.

وأود أن أذكّر بالملاحظات التالية المدلى بها في ريو والتي لا تزال وثيقة الصلة بالموضوع:

"إن عملية التنمية لا يمكن التسريع بها إذا ظلت البلدان النامية مشلولة بالديون الخارجية، ورأس مالها الإنمائي غير كاف، وإذا ظلت العقبات تحول دون وصولها إلى الأسواق، وظلت أسعار السلع الأساسية ومعدلات التبادل التجاري للبلدان النامية متدنية".

وفي أعقاب قمة دنفر التي انفضت لتوها، نأمل أن تحظى بالاحترام الكامل الالتزامات التي تعهدت بها مجموعة الدول التي اجتمعت هناك بشأن تعزيز التنمية المستدامة.

ويجب علينا أن ندرك أن ما ينطوي عليه الأمر يتجاوز بكثير المسائل الاقتصادية المحضة، لأن الفقر، حيثما حل، يخلق الفوضى التي يمكن أن تهدد السلم والأمن الدوليين على حساب أي تنمية مستدامة حقيقية.

ولنتأمل فقط في الآثار المدمرة للصراع المسلح على البيئة حتى بعد انتهاء القتال بأمد طويل.

لم يعد كافيا القول بأنه ينبغي أن يكون الإنسان محور كل النشاطات الإنمائية. ونحن نحتاج إلى زيادة التزامنا بتنسيق أنشطتنا الجماعية وأن نسخر كل طاقتنا لتنفيذ المبادئ والتوصيات والقرارات التي اعتمدت في ريو. غير أنه سيكون من الصعب بلوغ هذا الهدف إذا ما استمر تناقص الموارد المخصصة لتمويل التنمية بهذه الصورة الحادة.

ودور منظومة الأمم المتحدة، وبصفة رئيسية مؤسسات بريتون وودز، في غاية الأهمية لبلوغ هذه الغاية.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نبذل قصارى جهدنا لتقوية القدرة على العمل لدى لجنة التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وبصفة أكثر تحديدا بالنسبة لبرامج الأمم المتحدة للبيئة، ينبغي اتخاذ تدابير عاجلة لإيقاف التناقص المطـَّرد في موارد ميزانيته. فهذه المؤسسة، بدون المال اللازم للقيام بعملها لن تكون قادرة على أداء المهام التي عهدنا بها إليها في مجال حماية البيئة.

والخيار الحكيم الذي ينبغي أن نتخذه اليوم هو إذن التمسك بحزم بالالتزامات المتعهد بها في ١٩٩٢ في ريو حتى يمكن أن يصبح جدول أعمال القرن ٢١ في النهاية حقيقة.

إننا نرى جدول أعمال القرن ٢١ البديل الوحيد القابل للاستمرار أمام الجنس البشري. وإن تنفيذه الكامل يتطلب حماسة وإرادة سياسية متجددتين.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وزراء الجمهورية الغابونية على بيانه.

**اصطحب السيد بولين أوبامي نغوما، رئيس وزراء الجمهورية الغابونية، من المنصة.**

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من دولة السيد ادريان هونغبيدجي، رئيس وزراء جمهورية بنن.

**اصحطب السيد ادريان هونغبيدجي، رئيس وزراء جمهورية بنن، إلى المنصة.**

**السيد هونغبيدجي** (بنن) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية التاريخي الذي انعقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢ رفع الوعي الإنساني بالمسائل المحيطة بالتنمية المستدامة.

ولقد كنتم، سيادة الرئيس، من بين الذين صنعوا هذا النجاح. ولذلك لا شك عندي في أن عملنا سيقاد بصورة مقتدرة وفي أننا سنحقق نتائج إيجابية.

في هذه المرحلة، عندما نلقي نظرة إلى الوراء على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتفق في نفس الوقت بشأن أولويات العمل للسنوات الخمس القادمة، فإن مما يبعث السرور أن نلاحظ أن مفهوم التنمية المستدامة أصبح جزءا متمما لتفكيرنا وسلوكنا.

وهذا يبشر بالخير ويشهد على التصميم الواضح للأجيال الحاضرة على أن تورث لذريتها عالما ينعم بالسلم والأمن.

لقد عقدت بنن في عام ١٩٩٣ حلقة دراسية وطنية بشأن استراتيجية لمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ريو. وتوصيات ونتائج تلك الحلقة الدراسية يجري تنفيذها بانتظام وهي باقية في لب اهتماماتنا.

وفي هذا السياق، مضت بنن قدما لتضع وتعتمد في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ جدول أعمال القرن ٢١ الوطني.

وأنشأنا لجنة وطنية للتنمية المستدامة أنيطت بها مسؤولية وضع المبادئ التوجيهية للسياسة العامة ومتابعة

وتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الوطني. وبنفس الروح أنشأنا مركز بنن للتنمية المستدامة ووكالة بنن للبيئة.

وعلاوة على ذلك، توصلت بنن وهولندا في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٤ إلى اتفاق بشأن التنمية المستدامة، في تجربة رائدة أدت إلى تمويل وتنفيذ العديد من المشروعات.

وعلى المستوى القانوني الدولي، يسر بنن أنها صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا. وفيما يخص الاتفاقية الأخيرة، أنشأ بلدي لجنة وطنية لمكافحة التصحر وشرع في عملية صياغة برنامج عمل وطني.

وأود أن أشدد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بعمل متضافر للنجاح في مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف. وينبغي لهذا التصميم المشترك أن يتبدى في رسم الأشكال النموذجية لإنشاء الآلية العالمية وطرق عملها. وترى بنن أن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قد يكون المضيف الملائم للآلية العالمية في إطار الإدارة المشتركة مع كل المؤسسات المعنية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

لا يمكن لأحد أن ينكر أن تحقيق هدف التنمية المستدامة يتطلب استئصال الفقر، لا سيما في البلدان النامية. ولهذه الغاية أنشأت بنن وكالة لإدارة البعد الاجتماعي للتنمية، واعتمدت، في تموز/يوليه ١٩٩٦، برنامجها للعمالة الوطنية.

وخلال الأعوام الخمسة القادمة، وفي إطار برنامج العمل الحكومي، تتعهد بنن بمضاعفة جهودها وبالمشاركة النشطة في جميع المبادرات التي تهدف إلى جملة أمور، منها استئصال الفقر وحماية الفئات الضعيفة والمهمشة، لا سيما النساء والأطفال؛ وتنظيم حملة لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف؛ وإدارة موارد المياه، لا سيما موارد المياه العذبة؛ وحماية وتنمية المناطق الساحلية التي يهددها التحات البحري؛ وتعزيز الطاقة لخدمة التنمية وتعزيز موارد جديدة ومتجددة للطاقة. وتندرج مجالات العمل ذات الأولوية هذه كلها ضمن إطار أهداف وتوصيات الوثيقة الختامية والإعلان السياسي لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

ونحن ندرك أن تمويل التنمية هو في المقام الأول مسؤولية البلدان أنفسها. ورغم ذلك، نظل على اقتناع بأن المجتمع الدولي، وأعضاءه الأكثر تقدما بوجه خاص، يجب عليهم القيام بدورهم بأن يحترموا، في روح من التضامن والتعاون، الالتزامات المعلنة في مؤتمرات القمة والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة منذ مؤتمر ريو.

ويتعين علينا هنا أن نرحب بجهود شركاء بنن في التنمية ونشيد بها، حيث أن هؤلاء الشركاء قدموا لنا دعمهم ومساعدتهم دون كلل سعيا إلى تحقيق التنمية المستدامة تدريجيا. ونود كذلك التعبير عن تقديرنا لجهود البلدان التي بلغت أو تجاوزت الهدف المتفق عليه والمتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

ولتحقيق التنمية المستدامة على كوكب الأرض، موطن البشر، لن يتسنى لنا، بدون رؤية عالمية ومتكاملة وطويلة المدى، أن ندرس ونقيّم بعناية الخيارات المتعددة الموجودة أمامنا وأن نتخذ، بدءا من اليوم، القرارات اللازمة على الصعيدين الوطني والدولي. وليس لدينا الحق في ارتكاب الأخطاء، ناهيك عن عدم تنفيذ قراراتنا، إذا أردنا أن نوفر لمن سيأتون من بعدنا مستقبلا مشرقا من أجل رفاه البشرية جمعاء.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر رئيس وزراء جمهورية بنن على البيان الذي أدلى به.

**اصطحب السيد أدريان هونغبيدجي، رئيس وزراء جمهورية بنن، من المنصة.**

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلي به فخامة السيد إنريكي بورغو - بوستامانتي، نائب رئيس جمهورية السلفادور.

**اصطحب السيد إنريكي بورغو - بوستامانتي، نائب رئيس جمهورية السلفادور، إلى المنصة.**

**السيد بورغو - بوستامانتي** (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): من دواعي سروري أن أنقل لكم، سيدي، ولجميع وفود الدول الأعضاء التحيات الودية من شعب وحكومة السلفادور، فضلا عن أملنا في أن تقوم الجمعية

العامة، تحت رئاستكم، بقيادة المسيرة في النضال من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

لقد مرت خمس سنوات منذ أن وقّعنا إعلان ريو التاريخي واتفقنا على طائفة من الالتزامات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية، التي وردت في جدول أعمال القرن ٢١. وقد مرت فترة مماثلة، أي خمس سنوات، منذ توقيع اتفاقات السلام في شابولتيبك، في المكسيك، التي وضعت نهاية للصراع العسكري المدمر الذي عانت منه السلفادور لما يزيد على ١٠ سنوات. إن ذلك الصراع وما نجم عنه من موت ودمار مادي وما خلفه ذلك من اضطراب في أنظمتنا التعليمية والصحية والخدمية الأساسية هبط بالظروف المعيشية إلى أقل من مستويات عام ١٩٧٨.

لقد حل النشاط السياسي محل النشاط العسكري مما أوجد مجالا للديمقراطية يسود فيه الحوار والسعي إلى توافق الآراء، بمشاركة الحكومة والمجتمع المدني.

إن التنمية المستدامة قضية رئيسية على جدول الأعمال العالمي. وقد أكدت ذلك أمريكا الوسطى، بما فيها السلفادور، على نحو واضح في عام ١٩٩٤ عندما قام رؤساء دول المنطقة بإنشاء تحالف أمريكا الوسطى من أجل التنمية المستدامة.

لقد قبلت السلفادور تحدي التنمية المستدامة وتعهدت حكومتي بتأييد إنشاء المحافل الملائمة للنقاش ولبلوغ توافق الآراء حول السياسات الواجب اتباعها بشأن هذا الموضوع. وتجسد هذا التأييد عندما أنشئ مؤخرا المجلس الوطني للتنمية المستدامة الذي أتولى مسؤولية قيادته.

ووفقا لمبادئ التمثيل والمشاركة متعددة القطاعات، والإنصاف، وعلى ضوء توصيات اجتماع ريو + ٥، والتجارب الناجحة للبلدان الأخرى، خططنا لإنشاء مجلس مشترك. وسيتكون المجلس من ٢٩ عضوا، منهم ١٤ من أعضاء الحكومة - ١٠ وزراء - و ١٥ يمثلون الأعمال الحرة والهيئات العمالية والأوساط الأكاديمية؛ والسلطات المحلية؛ والمنظمات غير الحكومية من الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ والبرلمان؛ وثلاثة أعضاء مستقلين.

إن هيكل المجلس الوطني للتنمية المستدامة يبين تعزيز الديمقراطية القائمة على الشراكة. والدليل الملموس على ذلك هو استجابة المجتمع المدني لدعوتنا لانتخاب مرشحين للمجلس، حيث شاركت المنظمات غير الحكومية المدعوة بنسبة ١٠٠ في المائة.

وشكل إنشاء وزارة البيئة والمواد الطبيعية خطوة أخرى حاسمة وحيوية اتخذتها حكومتي.

وعلى الصعيد الاجتماعي، تمثل أحد أهم الأنشطة في مجال الكفاح ضد الفقر في إنشاء صندوق للاستثمار الاجتماعي من أجل التنمية المحلية، تشارك فيه المجتمعات المحلية، يعطي الأولوية للأنشطة التي تولد عمالة منتجة.

إننا ندرك أن نوعية الحياة لا يمكن تحسينها إلا إذا كان السكان متعافين ومتعلمين، لأن هذا يسمح بالوصول إلى فرص أكبر من أجل التحسين والعمالة، الأمر الذي يسهم في تخفيض مستوى الفقر. لهذا السبب، أنشئ برنامج "المدارس الصحية"، ووضع الإصلاح التعليمي موضع التنفيذ بهدف زيادة نوعية الخدمات التعليمية ونطاقها وفعاليتها. وثمة برنامج آخر هو "التعليم بمشاركة المجتمعات المحلية" أنشئ بمشاركة الآباء والأمهات وأصحاب النفوذ الآخرين. ولقد قام البنك الدولي قبل أشهر قليلة فقط بمنح جائزة لهذا البرنامج.

وتعمل حكومة السلفادور، بدعم من الأمم المتحدة، على الترويج لبرنامج للتنمية البشرية المستدامة بهدف تعزيز القدرات المحلية للإدارة على الصعد الإدارية والإقليمية الجزئية والبلدية.

ولقد أظهرت السلفادور درجة عالية من الامتثال للالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر قمة الأرض، عن طريق التصديق على اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وأيضا عن طريق الانضمام إلى اتفاقية مكافحة التصحر المعروضة الآن على الكونغرس للتصديق عليها. وعملت السلفادور على وضع عدد من الاتفاقات الإقليمية والتصديق عليها، وسنت قوانين وطنية وأنشأت آليات مؤسسية لتنفيذها.

إن حكومتنا على استعداد لأن تقوم بمساعدة جميع القطاعات بوضع خطة عمل للتنمية المستدامة تتيح لنا

استقبال القرن الجديد برؤيا واضحة حيال ما يسعنا أن نفعله اليوم لتوريث الأجيال المقبلة حياة أفضل.

ونعتقد أن ركيزة التنمية المستدامة هي التعليم والتدريب لجميع القطاعات بغية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون إلحاق الضرر بالبيئة. والمشاكل التي تتفاقم بفعل صغر مساحة إقليمنا وارتفاع كثافة السكان تتطلب اتخاذ تدابير ترمي إلى تعزيز النمو الاقتصادي دون إلحاق الضرر بنوعية البيئة والإرث الطبيعي لبلدنا. وفي السنوات الخمس الماضية، أحرزنا تقدما كبيرا في تنفيذ برنامج للتنمية تصدى لعدة مشاكل. ومع ذلك، فإننا ندرك بأن الفقر والانحلال البيئي هما التحديان الرئيسيان الماثلان أمامنا.

وأود أن أعرب عن تقديرنا لجميع الدول والوكالات الدولية التي تدعمنا تقنيا وماديا بغية عكس مسار الآثار المترتبة على الصراع الذي عصف بالسلفادور، وندعو المجتمع الدولي إلى مواكبتنا في انتقالنا نحو التنمية المستدامة بتقديمه لنا المساعدة الحسنة التوقيت والمرنة.

لقد رأيت بالفعل الضوء الأصفر على المنصة، وهو يتحول الآن إلى اللون الأحمر. فاسمحوا لي إذن بأن أختم بياني بالإعراب عن انطباعي.

استمعت أمس واليوم لعدة خطب ألقاها رؤساء دول أو ممثلون عنهم من بلدان صناعية لديها القدرة على توفير المساعدة المالية والإرادة في ذلك. ولقد تعهد بعض هؤلاء بتخصيص ٠,٧ في المائة من إنتاجهم القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية تكرس لتنمية البلدان الأشد حرمانا، البلدان التي لديها البنية التحتية الطبيعية للاستثمار من أجل منفعة البيئة العالمية. لكن شيئا يحدث لهذه المساعدة في قنوات عملية التوزيع، لأن المساعدة لا تصل مثلما هو متوقع. فيجب علينا أن نطهر قنوات التوزيع تلك حتى يرث أحفادي، إلى جانب أبناء دولة الرئيس توني بلير، وأصحاب الدولة الرؤساء هلموت كول وجوزي ماريا أزنار ورومانو برودي وغيرهم، إرثا نفيسا لهم ولأحفادهم، ألا وهو بيئة تمكنهم من التمتع بنوعية الحياة التي نسلم بها.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر فخامة نائب رئيس جمهورية السلفادور على بيانه.

**اصطحب السيد انريكي بورغو - بوستامانتي، نائب رئيس جمهورية السلفادور، من المنصة.**

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد صموئيل هيندز، رئيس جمهورية غيانا.

**اصطحب السيد صموئيل هيندز، رئيس جمهورية غيانا إلى المنصة.**

**الرئيس هيندز** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن استعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وهو ما نفعله الآن على أعلى المستويات السياسية، يتيحان الفرصة لنفخ حياة ومعنى جديدين في الأهداف التي أعلنت على نحو نبيل في ريو. وهما أيضا مرحلة في تاريخ الأمم المتحدة يجب أن نغتنمها من أجل كفالة أن تظل المنظمة القوة الكامنة في التعاون الدولي الذي تنبأ به مؤسسوها.

وإنني مسرور شخصيا لأن أحضر هذه الدورة الاستثنائية. فأولا، اسمحوا لي بأن أنقل إليكم، سيدي، وإلى الدول الشقيقة لنا في المنظمة، أحر تحيات حكومات وشعوب الجماعة الكاريبية. وأتقدم إلى الأمين العام الموقر الذي تسلم منصبه منذ فترة ليست ببعيدة بأفضل تمنياتنا لولاية ناجحة.

إن ريو عام ١٩٩٢، على غرار استكهولم قبل ٢٠ عاما، وضعت أمامنا تحدي اتخاذ نهج شامل نحو التنمية؛ والسعي إلى فهم أفضل للترابط بين الإنسان والطبيعة؛ وقبول مسؤوليتنا المتشاطرة عن مستقبل كوكبنا. ولقد عملنا على متابعة ريو بالتعهد بالتزامات إضافية في بربادوس، والقاهرة، وكوبنهاغن، وبيجين، واسطنبول، وروما. ولقد عملنا نحن في الجماعة الكاريبية على تجميع مواردنا المحدودة وشاركنا في جميع هذه المؤتمرات بسبب معتقد أساسي مفاده أن التحديات التي تواجه كوكبنا وحضارتنا لا يمكن التصدي لها بفعالية إلا عن طريق القيام بعمل مشترك ومنسق.

واليوم، بعد خمس سنوات من ريو، يجب أن نوجه لأنفسنا بعض الأسئلة الصعبة ولكن الهامة وهي: هل خففنا الضغط الذي يمارس على بيئتنا؟ هل قللنا من مستوى الفقر؟ هل نحن قادرون على خفض أي منهما؟

إن الجماعة الكاريبية، بوصفها منطقة تضم جزرا صغيرة ودولا ساحلية منخفضة، اتخذت موقفا في ريو مفاده أن التركيز على جوانب الضعف الخاصة التي تتصف بها الدول الجزرية الصغيرة والبحار المحيطة بها، ولا سيما البحار شبه المغلقة من قبيل البحر الكاريبي، كان ضروريا لفهمنا للاستدامة العالمية والتأثير عليها. ولقد شعرنا بالتشجيع إزاء أن جدول أعمال القرن ٢١ وفر الولاية للمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي انعقد في بربادوس في أيار/ مايو ١٩٩٤. وبرنامج عمل بربادوس، على غرار جدول أعمال القرن ٢١، عانى بشدة من التقصير في تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذهما الفعال. ويحدونا الأمل في أن تتيح الفترة المفضية إلى استعراض برنامج بربادوس في عام ١٩٩٩ للمجتمع الدولي أن يفي بالتزامه بدعم جهود التنفيذ التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة والدول الساحلية المنخفضة.

إن لجنة التنمية المستدامة، والاتفاقيتين المتعلقتين بالتنوع البيولوجي وبتغير المناخ، ووكالات وصكوك أخرى أبلت البلاء الحسن في تحديد المشاكل الخطيرة التي تواجه البيئة الطبيعية. بيد أن الجماعة الكاريبية تشعر بالقلق إزاء أن الوسائل اللازمة لتطبيق الحلول المطلوبة لا يجري تناولها بقدر كاف.

وعلى الرغم من التحديات السائدة، نواصل، نحن في الجماعة الكاريبية، بذل جهودنا من أجل التوصل إلى فهم أفضل لإدارة البحر الذي له تأثير مباشر على حوالي ٢٥ عضوا في الأمم المتحدة، وحوالي ١٥ بلدا وإقليما غير متمتعة بالاستقلال. وإننا نعترف بالدعم الذي يقدمه عدد من الوكالات والمؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية. ونعتزم تكثيف هذا الجهد في عام ١٩٩٨ - وهو العام الدولي للمحيطات - ونثق بأن بوسعنا أن نعتمد على المجتمع الدولي في مساعدتنا ليس من أجل جعل منطقة البحر الكاريبي منطقة خالية من الأسلحة النووية فحسب، وإنما أيضا في جعلها منطقة خاصة للإدارة والتنمية المستدامتين.

إن بلدي غيانا مثال واضح على دولة صغيرة نامية لا بد أن تواجه مهمة التنمية المستدامة إزاء صعوبات جمة. ولقد كان العام ١٩٩٢ هاما للغاية بالنسبة لغيانا. ونحن بدأنا مع بقية العالم بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وعملنا في بلدنا بصورة خاصة على إحلال الديمقراطية، وانطلقنا على مسار إعادة الإعمار الوطني. وتتعرض مواردنا المحدودة لطلبات ضخمة من أجل تلبية الاحتياجات العديدة لسكاننا. ومع ذلك، أقدمت حكومتنا منذ بداية عملية إعادة البناء على اعتناق مبادئ ريو اعتناقا راسخا.

لقد اتخذنا خطوات كبيرة في السعي إلى خلق حياة صحية ومنتجة لشعبنا. إلا أن المناخ العالمي الصعب يعوق بصورة خطيرة أفضل جهودنا، ويحد من قدرتنا على تطبيق التدابير التي نعتبرها ضرورية لحماية بيئتنا الطبيعية.

ولإظهار التزامنا نحو البيئة، تبرعت غيانا في عام ١٩٨٩ بما يقارب مليون فدان من غاباتها الاستوائية البكر للمجتمع الدولي لغرض الدراسة وإجراء التجارب المتعلقة بالإدارة المستدامة، مما أدى إلى ميلاد برنامج إيوكراما الدولي للغابات المطرية. وجاء هذا العرض استجابة لتوقعات المجتمع الدولي. غير أن البرنامج يحتاج إلى الدعم الخارجي إذا أريد له أن ينفذ بالكامل.

وكانت العقبة الرئيسية عجز المجتمع الدولي عن تعبئة الموارد المالية اللازمة. ولو وضع رسم إيجار بقيمة ١٠ دولارات للفدان لعاد بمبلغ ١٠ ملايين دولار: أي أكثر من الميزانية السنوية المخططة. فهل يعقل أن نستكثر أقل من ثلاثة سنتات للفدان في اليوم يستثمرها المجتمع الدولي لكي يدرس وينشئ نماذج للتنمية المستدامة لرئتي كوكبنا؟ إنني أدعو كل الدول الأعضاء المهتمة بهذا الشأن إلى أن تصبح شركاء معنا في هذا المشروع البالغ الأهمية.

وأود أن أنضم إلى من لاحظوا أنه بالرغم من أن النسبة المئوية للفقراء قد تكون آخذة في التناقص، فإن عدد الناس الذين يعيشون في الفقر اليوم أكثر من عددهم قبل خمس سنوات، وبالأخص النساء والأطفال والشعوب الأصلية، الذين يتعرضون لحرمان زائد. إننا لم نعالج بصفة أساسية المستويات التي لم يسبق لها مثيل من الفقر النسبي والمطلق في عالم يتسم بالنمو الاقتصادي. ربما لأننا مشغولون أكثر من اللازم بالبحث عن طرق للمحافظة على النمو الاقتصادي وأساليب حياة الأغنياء.

وعولمة الاقتصاد العالمي ماضية في طريقها دون ضمانات كافية لسلامة الاقتصادات النامية الصغيرة. وفي هذا الصدد، لا نزال نشدد على الحاجة إلى النظر بطريقة تفضيلية في صناديق التنمية الإقليمية والحاجة إلى ترتيبات تجارية لا تخضع لقاعدة المعاملة بالمثل بالنسبة لهذه الاقتصادات.

وتلازم عولمة الاقتصاد العالمي عولمة للتوقعات والآمال. فشعوبنا التي تشاهد يوميا عبر وسائل الإعلام من سينما وتلفاز كيف تعيش البلدان المتقدمة النمو، تزداد تطلعاتها إلى أحوال أحسن. وحتى في أقصى البقاع في غيانا تماثل مستويات العيش التي تطمح إليها شعوبنا الأصلية المستويات التي ترغب فيها جميع الشعوب. فيجب أن تكون هناك فرص واقعية لشعوب البلدان النامية في المستقبل غير البعيد كي يستمتعوا بمستويات للعيش مماثلة لتلك السائدة في البلدان المتقدمة النمو.

لقد طالب سلفي الرئيس الراحل تشيدي جاغان المجتمع الدولي في مناسبات عديدة بأن يكافح من أجل نظام دولي إنساني جديد، كنموذج للتنمية يسعى في وقت واحد إلى تحقيق أعلى نسبة في النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وتخفيف الفقر وحماية البيئة: نموذج للتنمية يقوم على أساس شراكة تسعى إلى تحقيق توازن أفضل بين الدول. ونحن نجدد هذه المطالبة للجمعية حتى يتسنى لنا معا إنجاز الوعود التي تضمنها جدول أعمال القرن ٢١ وبالتالي ضمان تنمية شعوبنا.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر فخامة رئيس جمهورية غيانا على بيانه.

**أصطُحب السيد صمويل هيندز، رئيس جمهورية غيانا، من المنصة.**

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من فخامة السيد كارلوس ليموس - سيموندز، نائب رئيس جمهورية كولومبيا.

**أصطُحب السيد كارلوس ليموس - سيموندز، نائب رئيس جمهورية كولومبيا إلى المنصة.**

**السيد ليموس - سيموندز** (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أخاطب، نيابة عن كولومبيا ورئيسها، هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، التي تنعقد للنظر فيما أنجز بالفعل وفي المشاكل التي يتعين التصدي لها في معرض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وتتيح هذه الدورة فرصة استثنائية لإعطاء قوة دفع جديدة لعمل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي أنشأ تحالفا عالميا جديدا من أجل التنمية. كما أنها ينبغي أن تكون مناسبة لصياغة توصيات يمكن أن تعزز الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي بحرية اختياره.

فجدول أعمال القرن ٢١ ينشئ مبادئ ومسؤوليات معينة. ولئن كانت هذه المبادئ والمسؤوليات غير ملزمة قانونيا، فإنها تضع مبادئ توجيهية ومسؤوليات سياسية ينبغي أن تنعكس في أنشطة المجتمع الدولي، وبالأخص في أنشطة البلدان المتقدمة النمو.

وإذ تلاحظ البلدان النامية، مثل بلدي، أن مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة لا يمتثل له امتثالا كاملا، فإنها يحق لها أن تستمر في إبداء قلقها إزاء هذه المسألة. فقد فشلت البلدان الصناعية في أن تعتمد التدابير والسياسات المتوقعة لمعالجة الآثار البيئية الضارة التي تنجم عن أنماط استهلاكها وإنتاجها غير المستدامة. وفشلت أيضا في الوفاء بالتزامات أخرى، تشمل تلك المتعلقة بتعبئة الموارد من أجل التنمية.

إن استئصال الفقر ما زال الأولوية الرئيسية للبلدان النامية، حيث يعيش أكثر من ١,٢ بليون نسمة في ظروف لا إنسانية، محرومين من الخدمات الصحية الأساسية والسكن والغذاء والتعليم المناسب. ومن ناحية أخرى يتولد الصراع والبطالة والقلاقل الاجتماعية والهجرة المكثفة وعدم الاستقرار السياسي، عن الحرمان والتفرقة الاجتماعية والتخلف وفقدان التنمية. لذلك يصبح من الضروري بصفة متزايدة إدخال سياسات اجتماعية واقتصادية وبيئية متماشية مع مفهوم التنمية المستدامة.

وللأسف، في هذا الصدد أن بيان إيجابيات وسلبيات السنوات الخمس الأولى لجدول أعمال القرن ٢١ كان سلبيا. فقد ازداد الفقر، وتزداد القوة الاقتصادية والتكنولوجية تركيزا في عدد قليل من البلدان وفي أيدي قلة من الأفراد؛ واستمر تدهور البيئة؛ وبدلا من أن تضيق الهوة بين الأمم المتقدمة النمو والأمم النامية فقد ازدادت اتساعا بدرجة كبيرة.

ونحن في البلدان النامية كنا مستعدين لدفع ثمن اعتماد نماذج التنمية المستدامة، وقد تبين لنا أن استغلال مواردنا الطبيعية لا يمكن أن يكون غير محدود وأنه لا بد من اعتبار احتياجات الأجيال المقبلة. لكن فرادى البلدان لا يمكن أن تكون مسؤولة عن المحافظة على البيئة. وهذا النهج غير فعال بقدر ما هو غير منصف. ولما كانت المشاكل المتعلقة بالبيئة والتنمية عالمية بطبيعتها، فإنها تتطلب استجابة عالمية تقدم تدابير معينة وتتطلب التزامات لتحقيق فوائد ملموسة للبلدان النامية.

إن هذا الالتزام يجب أن يكون شاملا وأن يتصدى لأكثر مسائل التنمية خطرا. وكما ورد في جدول أعمال القرن ٢١، يتحتم على البلدان المتقدمة النمو تعبئة موارد مالية جديدة وإضافية للبلدان النامية. وعلاوة على ذلك يجب نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا بشروط تفضيلية وبتكلفة معقولة. وفي ضوء التوقعات التي أثارتها قمة الأرض، ربما يشكل هذان المجالان المصدرين الرئيسيين للإحباط.

وكولومبيا من بين البلدان التي حققت أكبر قدر من التقدم في مجال التنمية المستدامة. ولأن ١٠ في المائة من التنوع البيولوجي في العالم يوجد في بلدنا، فقد اعتمدنا سياسة وطنية تهدف إلى تشجيع المحافظة على هذه المصادر والوعي بها والاستخدام المستدام لها وخلال السنوات الخمس الماضية، وتمشيا مع هذه السياسة، أنشأت كولومبيا إطارا تنظيميا مؤسسيا، بدءا بإنشاء وزارة للبيئة ثم إنشاء شبكة اتصال بيئية تمكن السلطات والمجتمع المحلي من المشاركة في عملية صنع القرار على المستويين الوطني والمحلي فيما يتعلق بالبيئة.

تغطي الغابات ٤٦ في المائة من أراضي كولومبيا القارية، وقد خصصت ١٧ في المائة من هذه الأراضي كمناطق لحفظ الغابات. وفي هذا الصدد، نشيد بمبادرات بعض الأمم بالوعد بتخصيص نسبة معينة من مساحة غاباتها كمناطق محمية لحفظ الغابات.

ووعيا من كولومبيا بأهمية الغابات، قبلت شرف رئاسة الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات. ونحن على اقتناع بضرورة تطبيق توصيات الفريق قبل تركيز جهودنا على التفاوض بشأن صكوك جديدة متعددة الأطراف. ومن ناحية أخرى، يجب كفالة حصول البلدان التي تقدم الخدمات العالمية للغابات على التعويض الفعلي.

وترى كولومبيا، شأنها شأن البلدان النامية الأخرى، أن جهودنا لا يمكن بذلها بمعزل عن الجهود الأخرى. وبالإضافة إلى تيسير نقل التكنولوجيا والموارد المالية، يجب على التعاون الدولي أن يشجع تنفيذ الخطط الوطنية للتنمية. وتقر كولومبيا بالتقدم المحرز على المستوى المؤسسي خلال مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة. وتعطي اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة دليلا على ذلك، شأنها شأن اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، والاتفاقية المتعلقة بمكافحة الجفاف والتصحر. إلا أننا يجب ألا نسعى إلى إضعاف برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو إدماجه ببرامج أخرى للأمم المتحدة. بل على العكس من ذلك، نرى أن هذا البرنامج ينبغي أن يعزز، بصرف النظر عما قد تتطلبه زيادة كفاءته من تعديلات.

وبعض البلدان تعتبر التبادل التجاري الوسيلة الوحيدة التي يمكن للدول النامية أن تحصل بها على تدفق الموارد اللازمة للاستثمار في مجال التنمية المستدامة. ونحن لا نشكك في فائدة التبادل التجاري الدولي بوصفه عاملا مهما للنمو الاقتصادي. إلا أن من الواضح أن فتح التجارة أمر مكمل للتعاون الرسمي وليس بديلا عنه. والسوق مهما انفتحت وتوسعت لا تحل محل العزيمة السياسية والالتزام المطلوبين للامتثال للمبادئ الموضوعة في إعلان ريو والوفاء بالالتزامات المتفق عليها في جدول أعمال القرن ٢١.

إن تحرير التجارة وعولمة الاقتصاد يوفران تحديات وفرصا لتوسيع نطاق الروابط الاقتصادية، ولكنهما لا يضمنان إعادة توزيع الموارد من أجل التنمية. وليس من الواضح حتى الآن الكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية أن تحصل، بشروط عادلة، على فوائد العولمة.

وليس من الواضح أيضا الآليات المطلوبة لتشجيع الدعم المتبادل بين التجارة والبيئة بدون تطبيق تدابير من طرف واحد وفرض شروط جديدة قد تحبط تحقيق الأهداف المتفق عليها في مؤتمر قمة الأرض.

ولن يتسنى بلوغ هذه الأهداف دون اتخاذ تدابير عاجلة لتخفيف عبء الدين الخارجي عن البلدان النامية. ويجب التعجيل بتنفيذ المبادرات التي اعتمدتها المؤسسات متعددة الأطراف بغية خفض كل من أصول الدين وأجور خدمته إلى مستوى يمكن تحمله.

ولا ينبغي اعتبار تدفقات رأس المال الخاص البديل الأوحد ولا العلاج الشافي لكل العلل لتحقيق تعبئة الموارد التي يتطلبها جدول أعمال القرن ٢١. فالحكومات هي التي تعهدت بالتزامات جدول أعمال القرن ٢١، لا سيما الالتزام بتوفير الموارد للبلدان النامية. ومن ثم يتعين على الحكومات، دون سواها، عن طريق تنشيط التعاون الدولي، أن تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن تنفيذ البرامج البيئية والإنمائية المتفق عليها.

إن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي تفرض تحديات هائلة. والسبيل الوحيد لكفالة مستوى معيشة

كريم للأجيال المقبلة هو تعزيز روابط الشراكة العالمية من أجل التنمية. إن بلدنا متفائل ويعتبر هذا التجمع فرصة لمعالجة الأخطاء التي ذكرناها. وأنا أشير بوجه خاص إلى النداء الذي أصدرته حركة بلدان عدم الانحياز مؤخرا في اجتماعها الوزاري في نيودلهي الذي طالبت فيه البلدان بأن تغير أنماطها للاستهلاك والانتاج، وأن تيسر مستوى مناسبا من نقل الموارد والتكنولوجيا، وأن تولي الأولوية، في الوقت نفسه، لاستئصال الفقر في البلدان النامية. وبالتالي يعود الأمر إلينا لإعادة تأكيد عزيمتنا السياسية بغية توجيه جهودنا نحو تحقيق التنمية المستدامة في القرن القادم.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر نائب رئيس جمهورية كولومبيا على البيان الذي أدلى به.

**اصطحب السيد كارلوس ليموس - سيموندز نائب رئيس جمهورية كولومبيا، من المنصة.**

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان يدلي به دولة السيد غوه تشوك تونغ، رئيس وزراء جمهورية سنغافورة.

**اصطحب السيد غوه تشوك تونغ، رئيس وزراء جمهورية سنغافورة إلى المنصة.**

**السيد غوه** (سنغافورة): منذ مؤتمر قمة ريو حدث تقدم لا يستهان به في تدوين قانون البيئة الدولي في العديد من المجالات، بما في ذلك تغير المناخ، والتصحر، والتنوع البيولوجي. كذلك تعمق الوعي بضرورة عملنا سويا للتصدي للمشاكل العالمية التي تضر بنا جميعا.

إلا أن الاعتراف بالمشاكل لا يضمن حلها. و "الصفقة الكبرى" التي أبرمت في ريو قد تفسخ. والعديد من البلدان الصناعية تكافح اليوم لإعادة هيكلة اقتصاداتها والتصدي لبطء النمو وارتفاع البطالة. والمشاكل البيئية العالمية تبدو بعيدة للكثير من مواطنيها العاديين، الذين هم أكثر اهتماما بالأخطار المتصور بأنها تهدد مستوى معيشتهم. والعزيمة السياسية لتوفير المساعدة التي تحتاجها البلدان النامية بشدة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ أخذت تضعف. والالتزامات التي أعلنت في ريو لم تنفذ.

وحتى في الأوقات التي يتوافر فيها بعد النظر، كثيرا ما تصعب صياغة توافق آراء واضح للعمل. وعلى سبيل المثال، بادر نائب الرئيس آل غور لدفع عملية سيادة المعايير الإيكولوجية على سياسة أمريكا الخارجية، وهو ما يمكن أن يولد زخما دوليا جديدا. إلا أن مجلس الشيوخ صوت أيضا مؤخرا ليرفض تمويل الولايات المتحدة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويوضح ذلك التعقيدات التي لا تواجه الولايات المتحدة وحسب، بل البلدان الأخرى في الشمال أيضا.

إن الجنوب يشعر، على أساس صائب، أن التضحية بالنمو لن تؤدي إلا إلى إدامة الظلم. وترى البلدان النامية أن من غير المعقول مطالبتها بمعالجة المشاكل البيئية طويلة المدى على حساب الحاجات المباشرة. وليس من الإنصاف أن يتوقع من الفقراء تحمل التكاليف الرئيسية لخفض الأخطار البيئية العالمية، خاصة عندما تكون هذه الأخطار ناجمة عن أعمال قامت بها في الماضي البلدان الثرية الآن. وبدون التمويل الكافي، تظل التنمية المستدامة شعارا ليس إلا. وقد أصبح المفهوم كذلك متشابكا في نقاشات أوسع بشأن قضايا لا تتصل مباشرة بحماية البيئة. وزاد ذلك من التشكك في أن الشمال يستخدم الآن قضايا البيئة كنوع من أنواع أساليب الحماية الخفية لإبقاء البلدان النامية على تخلفها.

وموقع سنغافورة هو بين العالم المتقدم النمو والعالم النامي. ونحن نحدد هويتنا الدولية بصفتنا عضوا في مجموعة الـ ٧٧ وفي حركة عدم الانحياز. ويحظى اقتصادنا اليوم بقطاعات خدمية وصناعية متطورة نسبيا. ولكننا ضعفاء أكثر من غالبية البلدان إزاء التطورات الخارجية غير المواتية. ونحن نرقب الانقسامات التي برزت مجددا عقب ريو بين الشمال والجنوب بشأن البيئة بقلق عميق متعاظم.

إن الترابط البيئي حقيقة واضحة لا مفر منها. ولا يساورنا شك في ضرورة بذل جهد دولي متضافر ومستمر. وقد قامت سنغافورة بدور نشط في صياغة توافق الآراء بين الشمال والجنوب قبل مؤتمر قمة ريو وأثناء انعقاده. إلا أن واقعيتنا تجعلنا ندرك أن ظروف تلك المرحلة كانت ظروفا فريدة. وما يمكن لبلد صغير أن يفعله بمفرده بعد ريو لن يكون شيئا ذا بال.

وبدون قيادة دولة ذات اقتصاد عالمي كبير لن يتسنى تجديد الاتفاق العالمي وتنشيطه. لذا عندما دعا

المستشار هلموت كول سنغافورة لتنضم إلى ألمانيا وجنوب أفريقيا والبرازيل في إطلاق مبادرة جديدة في هذه الدورة الاستثنائية، لم أتردد في الاستجابة. فألمانيا تواجه نفس التحديات الآنية التي تواجهها الدول الأخرى ذات الاقتصادات المتقدمة. إلا أن المستشار كول لديه ما يكفي من الاقتناع والشجاعة ليعمل على أساس وجهة نظر أوسع. وهو يستحق التأييد. وتأييده في مصلحتنا.

ونحن أربعة بلدان من أربع قارات مختلفة، وعلى أربعة مستويات مختلفة من النمو، ونواجه مشاكل بيئية مختلفة. وتتناول مبادرتنا المتواضعة أولويات الشمال والجنوب على حد سواء. ونأمل أن تؤدي قدرتنا على العمل سويا الى التحفيز على عمل دولي أوسع نطاقا وشراكة متصلة بين الشمال والجنوب. ويجب أن يستمر الدور المحوري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الجهد.

إن سنغافورة، وهي جزيرة صغيرة كثيفة السكان، تعنى عناية جادة بالبيئة، وإلا لما أمكن العيش في بلدنا. ونحن نرمي إلى جعل نوعية حياتنا أفضل. وقد لا تكون تجاربنا قابلة للتطبيق المباشر في بلدان نامية أخرى، بيد أن نجاحنا في تحقيق مستويات عالية من الحماية البيئية في مكان حضري قد يكون موضع اهتمام البعض.

والاقتراحات الجديدة التي تقدمنا بها أمس مع شركائنا من أجل "عقد الإنتاج المستدام واستعمال الطاقة"، و "مؤتمر التنمية الحضرية المستدامة"، و "النقل المقبول بيئيا" تتعلق بمجالات توليها سنغافورة اهتماما كبيرا. ولا يوجد بلد لديه جميع الأجوبة. وسنغافورة تتعلم كل الوقت من الآخرين، من نجاحاتهم ومن أخطائهم. والتعاون ضروري لحل المشاكل العالمية للتنمية المستدامة.

وبهذه الروح أُعلن الآن عن برنامج سنغافورة للمساعدة التقنية من أجل التنمية المستدامة للبلدان النامية. وهذا البرنامج برنامج متواضع يرمي إلى مشاطرة تجربتنا مع الآخرين من العالم النامي. وهو يركز على تدريب المسؤولين الرسميين في مجالات من قبيل التخطيط الحضري وإدارة الحدائق العامة والنقل. ويحدونا الأمل في أن يساعد هذا البرنامج البلدان النامية في تنفيذ بعض جوانب جدول أعمال القرن ٢١.

إن ما يستطيع أن يفعله بلد يضم ثلاثة ملايين نسمة ليس سوى قطرة في محيط، إلا أننا نقترح برنامج سنغافورة للمساعدة التقنية من أجل التنمية المستدامة للبلدان النامية كدليل ملموس على جديتنا في تعزيز تعاون أكبر في التنمية المستدامة. ويحدونا الأمل في أن يعمل على تشجيع البلدان الأكبر منا والأكثر ازدهارا من الشمال على الوفاء بالتزاماتها والانضمام إلينا فيما يجب أن يكون مسعى عالميا.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر دولة رئيس وزراء جمهورية سنغافورة على بيانه.

**اصطُحب السيد غوه تشوك تونغ، رئيس وزراء جمهورية سنغافورة، من المنصة.**

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلي به دولة السيد مارت سيمان، رئيس وزراء جمهورية أستونيا.

**اصطُحب السيد مارت سيمان، رئيس وزراء جمهورية أستونيا، إلى المنصة.**

**السيد سيمان** (أستونيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ ملاحظاتي بالقول إن أستونيا أحرزت تقدما اجتماعيا واقتصاديا كبيرا منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢. وفي خمس سنوات أنجزنا إلى حد كبير الانتقال الصعب من اقتصاد مركزي التخطيط تماما إلى أحد أكثر اقتصادات السوق في العالم تحررا.

**تولى الرئاسة السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس).**

إن هذا الإصلاح العاجل والجذري لم يتحقق دون تكلفة بشرية، وهو ما زال يمثل تحديا للمجتمع الأستوني. ولكن لم يكن هناك بديل. وكان الاقتصاد الموجه الذي فرضه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قد دخل في أزمة، وما يسمى بخيارات أكثر ليونة لإعادة التنمية ما كان يؤدي إلا إلى المزيد من عدم الاستقرار. وفي الجانب الإيجابي، سمحت فترة الانتقال الصعبة هذه لأستونيا بتنفيذ مبادئ التنمية المستدامة على الصعيدين المحلي والوطني على حد سواء وذلك خلال فترة ما بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

وبالنظر إلى مختلف عناصر برنامج التنمية المستدامة لجدول أعمال القرن ٢١، الذي اعتمد في مؤتمر قمة ريو، فإن الجوانب البيئية كانت الأسهل تنفيذا. وفي القطاع الاقتصادي، حدثت تغييرات بوتيرة أبطأ، لاعتمادها على عملية الخصخصة وعلى توفر رساميل الاستثمار. وكان عنصر جدول الأعمال الاجتماعي أشد العناصر صعوبة وتعقيدا لأنه يتطلب اقتصادا مستقرا استقرارا كاملا. وفي هذا الصدد، لم تنته فترتنا الانتقالية بعد.

وليس من الممكن تنفيذ مبادئ برنامج التنمية المستدامة دون وجود تعاون دولي. ومنذ مؤتمر قمة ريو، انضمت أستونيا إلى عدد من المنظمات الدولية المعنية بالتنمية المستدامة والبيئة، وصدقت على وثائق رئيسية من قبيل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، إضافة إلى بروتوكول مونتريال المرافق لها.

علاوة على ذلك، تعلق أستونيا أهمية كبرى على إعداد واعتماد اتفاقية الأمم المتحدة للغابات. وتشاطر أستونيا القلق على النطاق العالمي من تدهور البيئة العالمية. مع ذلك، ونظرا لمواردنا المحدودة، نولي الأولوية العليا لمراعاة المسؤوليات الملقاة على عاتقنا بموجب الاتفاقات التي تم التصديق عليها بالفعل بدلا من التوقيع على أكبر عدد ممكن من الاتفاقات الدولية.

وأستونيا، بوصفها عضوا منتسبا إلى الاتحاد الأوروبي، ستكفل أن يكون موقفها من البيئة والتنمية المستدامة منسجما مع موقف الاتحاد الأوروبي. وأستونيا، علاوة على ذلك، مشارك نشط في المحافل الإقليمية من قبيل محفل البيئة من أجل أوروبا الذي يتناول التنمية الحساسة بيئيا، وفي عمل المنظمات والاتفاقيات ذات الصلة.

وبالإضافة إلى متابعة تحقيق هذه الأهداف على الصعيدين العالمي والإقليمي، ما زالت أستونيا تنشط على الصعيد دون الإقليمي، لا سيما في مجلس دول بحر البلطيق. والعنصر الأساسي في هذه العملية كان اجتماع رؤساء الوزراء في فيسبي بالسويد، في أيار/مايو ١٩٩٦، الذي تم خلاله اعتماد خطة عمل تتضمن مبادئ التنمية المستدامة. ولقد أفضى مؤتمر فيسبي إلى اجتماع تشرين الأول/أكتوبر بين وزراء البيئة لدول بحر البلطيق في سالتسيوبادن، السويد، وضعت فيه أولويات لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في منطقة بحر البلطيق. وهذه الأولويات تتضمن خطوات لتوسيع نطاق التعاون الدولي في ميادين الطاقة والزراعة وصيد الأسماك والغابات والصناعة والسياحة والنقل.

وينبغي لبرنامج جدول أعمال القرن ٢١ لمنطقة بحر البلطيق أن يتمكن من تحديد أهداف معينة للتنمية المستدامة، وتقييم التقدم المحرز صوب تحقيق تلك الأهداف، والإشارة إلى مجالات يكون فيها التحسين أمرا ضروريا. وينبغي التأكيد على استراتيجيات التنمية لقطاعات اقتصادية رئيسية، وعلى تقييم تأثيرها الاقتصادي والسياسي. وينبغي للنتيجة النهائية أن تكون وضع استراتيجية للتنمية المستدامة لمنطقة بحر البلطيق، تحدد الأهداف والوسائل والطرائق، إضافة إلى جداول زمنية واقتراحات للتمويل.

ويمكن القول حقيقة إن أستونيا قامت منذ مؤتمر ريو المنعقد عام ١٩٩٢، بتنفيذ مبادئ التنمية المستدامة لجدول أعمال القرن ٢١ في سياستها الداخلية. ووضع البرلمان قانونا خاصا يتعلق بالتنمية المستدامة. وأنشئت لجنة وطنية معنية بالتنمية المستدامة برئاسة رئيس الوزراء بغية تنسيق المبادرات الإقليمية والوطنية والمحلية. ويُعمل على إعداد برنامج وطني لجدول أعمال القرن ٢١ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستكون هذه الوثيقة ميثاقا للجنة الوطنية. وعلى الصعيد المحلي، يتزايد التقدير لمبادئ التنمية المستدامة، وبدأ العمل في تنفيذ المبادرات المحلية الأولى لجدول أعمال القرن ٢١.

وتولي استونيا أهمية كبرى لأنشطة لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية. وقد جمعت تجربة استونيا بين السياسة المالية الحصيفة والوعي البيئي، وهي إذ تفعل ذلك تأمل أن تحذو الدول الأخرى حذوها.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر رئيس وزراء جمهورية استونيا على بيانه.

**اصطحب السيد مارت سيمان، رئيس وزراء جمهورية استونيا، من المنصة.**

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من سعادة السير كوثبرت سباستيان، الحاكم العام لسانت كيتس ونيفيس.

**اصطحب السير كوثبرت سباستيان، الحاكم العام لسانت كيتس ونيفيس، إلى المنصة.**

**الحاكم العام السير كوثبرت سباستيان** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد خطونا خطوات واسعة هامة خلال السنوات الخمس الماضية في كفاحنا لإضافة مزيد من الجوهر للمسألة التي بين أيدينا انطلاقا من روح ونص القرار ٢٢٨/٤٤، إعلان ريو المعني بالبيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن ٢١. وهذه الدورة الاستثنائية مناسبة هامة، ويجب أن نستغلها كفرصة عملية لمناقشة التقدم والإخفاقات التي واجهتنا في محاولتنا لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

وظاهرة التنمية المستدامة تتجاوز الخطابة الجوفاء المعتادة. ونحن هنا من أجل تعزيز جهودنا الجماعية والتركيز على إنماء علاقة أكثر واقعية وذات منفعة متبادلة حتى نكون في السنوات القادمة أكثر مقدرة على معالجة المشاكل التي سبق أن حددناها في المؤتمرات السابقة وعلى المستوى الوطني.

إن مؤتمر ريو وجدول أعمال القرن ٢١ يمثلان معلمين بارزين على الطريق الشاق والطويل نحو التنمية المستدامة. وهذه الدورة الاستثنائية في الواقع هي معلم آخر من هذا النوع في هذه الرحلة الحاسمة التي نواصل السير فيها. وقد يبدو الطريق إلى الأمام مليئا بالعقبات ومحفوفا بالمصاعب، ولكننا لا نستطيع أن نكف عن التقدم، ولا يمكن أن نتخلى عن مسؤوليتنا عن المضي قدما بعملية التنمية البشرية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، ورغم أن التقدم كان بطيئا ومستعصيا في بعض المجالات، لا يمكن أن تثبط عزيمتنا.

إن نتائج المؤتمرات السابقة تذكرة واضحة بقوة التخطيط الاستراتيجي الجماعي ودور الأمم المتحدة المركزي في الربط الودي بين مصالح الأعضاء. ونلمس الآن إحساسا أكبر بالمسؤولية تجاه البيئة، ووعيا محسنا واهتماما أكبر بالتنمية المستدامة.

وبالنسبة لوفدي، فإن جدول أعمال القرن ٢١، واستعراضه وتقييمه أمور تتعلق بالتغيير الحقيقي؛ أي التغيير الذي يعني تكامل الاقتصاديات والبيئة، وتكامل التجارة والبيئة، التغيير الذي يعكس أنماطا جديدة للاستهلاك والإنتاج؛ التغيير الذي يعكس مراقبة أدق للأداء البيئي؛ التغيير الذي يوصي بتفحص عملي ودقيق للمسائل القطاعية مثل الطاقة، والنقل، والمواد الكيميائية السامة، ومخاطر الطاقة الذرية ونقلها من سفينة إلى أخرى، والتحضر، والتكنولوجيا البيولوجية، والتعليم.

ويحتاج العالم النامي إلى مساهمات والتزام من جانب العالم المتقدم النمو، تكون مدمجة في سياسة عريضة للتعاون الدولي لمواجهة المشاكل التي تمنع التقدم الحقيقي. ويجب أن نستنبط استراتيجيات ابتكارية تشجع تدفق الموارد نحو الجنوب لتسريع التنمية المستدامة في البلدان الأفقر.

وتتطلب التنمية المستدامة أن نهاجم الأسباب الجذرية للفقر وأن نلزم أنفسنا بالقضاء عليه. ويحتاج العالم النامي إلى التزام شديد بالتعليم، ونهجا متماسكا نحو الزراعة والفقر. ويجب أن نستمر في العمل على تشجيع التنمية المستدامة للإنسان.

إن التخفيف من حدة الفقر في أي مجتمع استثمار طويل الأجل في مجتمع مدني ومنتج. وهو يسهم في بناء السلم المستدام والعدالة وتقدم الجنس البشري. وباستئصال الفقر نمكن شعبنا من حماية وتحسين صحته بشكل أفضل.

وإن الدول الفقيرة التي تنقصها الموارد الطبيعية، باقتصاداتنا المفتوحة، تكون على وجه الخصوص عرضة لإملاءات الكوارث الطبيعية وتقلبات قوى العولمة وتحرير التجارة. ويصبح مأزقنا أشد وطأة بالمخاطر المؤسفة التي تطرحها النفايات النووية الخطرة في نظمنا الإيكولوجية وأساليب حياتنا وهي نفايات تدخل إلى منطقتنا خلسة أثناء نقلها من سفينة إلى أخرى.

وجدول أعمال القرن ٢١ هو أيضا عن الشراكة والشفافية والتعاون الحقيقي. ويجب تشجيع إدارة التكنولوجيا البيولوجية السليمة بيئيا، وصيانة وحماية التنوع البيولوجي، وحماية المناطق الساحلية والبحار والاستخدامات الرشيدة للموارد البحرية واستكشافها.

إننا لن نستطيع تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السليمة دون الدعم المالي والفني والتكنولوجي من البلدان القادرة على منح مثل هذه المساعدة. وهذه المناشدة أكثر إلحاحا في ضوء اتجاهات تناقص المعونة والاستثمار الخارجيين.

وأخيرا، من المُلح لنا أن نعمل لكفالة الدعم المالي للآليات الوطنية المنشأة لضمان تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وأحث البلدان على العمل معا لكفالة تنفيذ الأهداف الرئيسية لبرنامج عمل برنادوس. ونحن بحاجة إلى أن نعمل جميعا ليس لأن ذلك عمل طيب أو مطابق للممارسات الحديثة السائدة، ولكن انطلاقا من مسؤوليتنا الإنسانية والأخلاقية المشتركة. وإذا التزمنا بالعمل معا على نحو مستدام، نكون قد التزمنا باستدامة تنمية حقيقية من أجل أجيال المستقبل.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر الحاكم العام لسانت كيتس ونيفيس على البيان الذي أدلى به.

**اصطحب السيد كوثبرت سباستيان، الحاكم العام لسانت كيتس ونيفيس، من المنصة.**

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل غيرت هانيكوم، وزير البيئة والسياحة في ناميبيا.

**اصطحب الأونرابل غير هانيكوم، وزير البيئة والسياحة في ناميبيا، إلى المنصة.**

**السيد هانيكوم** (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في عام ١٩٩٢ التزم المجتمع الدولي بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، الذي مهد السبيل لإقامة شراكة مفيدة على نحو متبادل بين التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وحماية البيئة. ونحن نسمي هذه الشراكة التنمية المستدامة.

إن التعاون الذي قصد لهذه الشراكة أن تؤثر به على نوعية حياة البشر في المستقبل على امتداد العالم أعطى أملا جديدا لمستقبل هذا الكوكب. وفي الواقع، لقد التزمت بلداننا بإصلاح عالمي، أي بأسلوب جديد في العمل، وأسلوب جديد للتخطيط، وأسلوب جديد للتفكير في المستقبل، وفي أنفسنا ومواردنا الطبيعية، وأسلوب جديد للتفكير بعضنا في بعض بوصفنا بشرا نشترك في تراث عالمي.

إن الإصلاح العالمي لا يحدث بين عشية وضحاها. وأشاطر مع الآخرين الشعور بالإحباط إزاء بطء وتيرة تنفيذ التنمية المستدامة. إلا أنني أحس بالغبطة لرؤية التفكير الجديد في الاستدامة وهو يمتد إلى قطاعات الزراعة، والصناعة والتجارة، والسياحة، والنقل، والطاقة. ومما ينشط بنفس القدر رؤية المجموعات والمؤسسات البيئية وهي تتفهم وتتقبل الترابط الذي لا غنى عنه بين التنمية وحماية البيئة. ويشهد على هذا الدعم الذي تلقته ناميبيا وبوتسوانا وزمبابوي لبرامجها المتعلقة بالاستخدام المستدام للأفيال.

ولا يمكن قياس التنمية المستدامة عن طريق مدى تحقيق ناتج قومي إجمالي معين أو نصيب الفرد من الدخل. ولا يمكن أن تكون التنمية مستدامة إلا عندما تكون أساليب حياتنا مستدامة وتكون نوعية حياة البشر جميعا جيدة. والبلدان الفقيرة ذات المستويات العالية من الفقر والتخلف الذي يقترن به ليست بالطبع النماذج المثالية التي نبحث عنها. والبلدان الغنية ذات أنماط الاستهلاك والانتاج غير المستدامة، والتنوع الأحيائي الفقير، ومستويات التلوث المرتفعة ليست النماذج المثالية اللازمة. ولكن من المحزن أن أساليب الحياة هذه ذات النزعة الاستهلاكية الشديدة هي، التي كثيرا ما تطمح إليها الدول الفقيرة.

وحقيقة الأمر أنه ليس لدينا نماذج مثالية جيدة، إنما تحريات، وأفكار، وتطلعات، وبعض المؤسسات القائمة على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، التي تساعدنا على أن نجتمع، ونركز تفكيرنا ونتبادل الأفكار من أجل المصلحة المشتركة للبشرية.

وتتمثل أولويات ناميبيا للتنمية المستدامة في استئصال الفقر ووقف تدهور البيئة. وهذان الهدفان مرتبطان ارتباطا لا انفكاك منه. ولا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر. وتنفذ ناميبيا برامجها البيئية والإنمائية دعما لهذه الأولويات، كما أن التزام ناميبيا بالاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بالبيئة والتنمية يرتبط ارتباطا مباشرا بهذه الأهداف.

وبالنسبة لنا، فإن الظروف المحيطة بتحقيق التنمية المستدامة تشمل السلم، والأمن، والديمقراطية، والحكم السليم، واحترام حقوق الإنسان. وتشمل حقوق الإنسان الحق في بيئة نظيفة وصحية ومنتجة والحق في المعرفة والمعلومات.

إن تركة تاريخ ناميبيا لا تزال جلية في العديد من المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية للرفاه الوطني. فزهاء ٥ في المائة من السكان يحصلون على ٧٠ في المائة من

الدخل، بينما يشترك أكثر من نصف السكان في أقل من ٥ في المائة. وعلى نحو مماثل يتجسد هذا التفاوت غير المقبول في معايير الإسكان، والتعليم، والرعاية الصحية، مع زيادة الحرمان بوجه خاص في المناطق الريفية النائية. ويصح القول إن هذه التباينات توجد أيضا بين بلدان ومناطق مختلفة من العالم.

وللحفاظ على الظروف المحيطة اللازمة للتنمية المستدامة، والمتمثلة في السلم، والأمن، والديمقراطية في ناميبيا، من الضروري أن نعزز على نحو نشط النمو الاقتصادي، ونهيء فرص التوظيف، وتنمية الموارد البشرية، والإنصاف. ومن ثم، يجب علينا أن نهيء، على المستوى الدولي، بيئة داعمة ومؤاتية لتكملة الجهود الوطنية للبلدان النامية.

إن ناميبيا ملتزمة بتعزيز التنمية المستدامة ودعمها على ثلاثة مستويات. المستوى الأول يتعلق بالعمل المحلي والتمكين المحلي؛ والثاني يتعلق بالنشاط الوطني والحكومي لتهيئة بيئة مواتية؛ والثالث هو النشاط الدولي. ولن أتناول سوى المستوى الثالث المتعلق بالنشاط الدولي.

إن الكفاءة الايكولوجية، وإمكانية الحصول على التكنولوجيا النظيفة والمواتية للبيئة والأنشطة الرامية للتصدي لأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة يجب اعتمادها بصفتها أولويات دولية. ويجب على الممارسات التجارية الدولية أن تدعم الإدارة البيئية السليمة، بدلا عن تقويضها، لا سيما عندما تكون هناك إعانة مالية.

ويجب الآن تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها البلدان الصناعية في ريو بإيصال المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الهدف المحدد بنسبة ٠,٧ في المائة. وينبغي وضع ميثاق للأخلاق العالمية دعما للتنمية المستدامة.

وينبغي للأنشطة الدولية في المستقبل أن تتناول المحيطات، لا سيما الاستخدام المستدام للموارد البحرية عن طريق النُهج البيئية المحسنة للإيكولوجيا البحرية؛ وحماية المياه العذبة وموائل الأراضي الرطبة واستخدامها على نحو مستدام، لا سيما في المناطق القاحلة؛ وحماية الغابات والأراضي المشجرة واستخدامها على نحو مستدام؛ ومشاكل المواد الكيميائية الخطرة.

إلا أننا نود أن نشهد التزاما أكبر بالاتفاقيات القائمة المتعلقة بتغير المناخ، والتنوع الأحيائي، ومكافحة التصحر، وما تؤدي إليه من نتائج، قبل أن نقتنع بأن المزيد من الاتفاقيات الدولية هي أفضل الآليات لتناول هذه القضايا.

وفي الختام، يجب ألا ننسى أبدا بأننا نمثل آمال ملايين البشر الذين، يعيشون حاليا في فقر مدقع في بيئات مهينة وغير صحية. وقد استغرقنا الوصول إلى هنا خمس سنوات منذ ريو فكم يستغرقنا من الوقت حتى نصل إليهم؟

إن الجهود المحلية، والوطنية، والدولية لمكافحة الفقر وحماية البيئة وإعادة تأهيلها استثمارات في مستقبل أفضل. والتنمية المستدامة مسؤولية الجميع. وبالقيادة التي أناطتها بنا شعوبنا وبلداننا نصبح مسؤولين مسؤولية خاصة.

واليوم، نيابة عن حكومة وشعب ناميبيا، أعيد تأكيد التزامنا الكامل بتعزيز التنمية المستدامة وتنفيذها في ناميبيا؛ وبالعمل مع المجتمع الدولي في شراكة وثيقة لتعزيز الاستدامة العالمية؛ ووضع أهداف وأطر زمنية محددة ورصد هذه الأهداف والأطر الزمنية وإعداد التقارير عنها كوسيلة لتحسين أسلوبنا لتنفيذ التنمية المستدامة. والأعوام الخمسة القادمة يجب أن تكون أعوام عمل.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر معالي وزير البيئة والسياحة في ناميبيا على بيانه.

**اصطحب الأونرابل غرت هانيكوم، وزير البيئة والسياحة في ناميبيا، من المنصة.**

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان يدلي به معالي السيد جون أفول، وزير البيئة والعلم والتكنولوجيا في غانا.

**اصطحب السيد جون أفول، وزير البيئة والعلم والتكنولوجيا في غانا، إلى المنصة.**

**السيد أفول** (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد اجتمعنا في ريو دي جانيرو قبل خمس سنوات لوضع استراتيجيات متكاملة ترمي إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما: أولا، وقف التأثير السلبي للتصرف البشري على البيئة

الطبيعية وعكس مساره، وثانيا، تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في جميع البلدان. وكان يتعين تحقيق هذين الهدفين الرئيسيين عن طريق قيام شراكة عالمية من شأنها أن تحترم مصالح الجميع وتحمي سلامة النظام البيئي والإنمائي على الصعيد العالمي.

وباستعراضنا تنفيذ النتائج الرئيسية للمؤتمر - جدول أعمال القرن ٢١ - نعترف بالجهود المكثفة التي تبذلها الحكومات والمنظمات الدولية من أجل العمل على تكامل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عن طريق وضع سياسات واستراتيجيات جديدة للتنمية المستدامة. وبوسعنا أيضا أن نعرب عن شعورنا بشيء من الارتياح إزاء التقدم المحرز في التنمية المؤسسية وبناء توافق الآراء على الصعيد الدولي، والمشاركة العامة وإسهامات القطاع الخاص.

إن التزام بلدي بمفهوم التنمية المستدامة يسبق تاريخ انعقاد مؤتمر ريو، إذ أن الحكومة اعتمدت خطة عمل بيئية وطنية في عام ١٩٩١. وهذه الخطة ترمي إلى التوصل إلى إدارة سليمة للموارد الطبيعية والبيئة، وتسعى ليس إلى كفالة التوفيق بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية فحسب، بل أيضا إلى جعل البيئة ذات النوعية العالية عنصرا رئيسيا لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا.

ومنذ ريو اتخذ بلدي عددا من الخطوات للتأكد من تنفيذ اتفاقات ريو، فضلا عن اتفاقيات ريو التي صدق على جميعها. ولقد أنشئت وزارة البيئة والعلم والتكنولوجيا للإشراف على التنفيذ المتكامل لجدول أعمال القرن ٢١، ولكفالة استعمال العلم والتكنولوجيا كأداة للتنمية.

وطورت غانا أيضا استراتيجية للتنمية فيها حذت حذو "رؤيا العام ٢٠٢٠"، تقوم على ثلاثة أركان للتنمية المستدامة، ألا وهي الركن الاجتماعي والركن الاقتصادي والركن البيئي. ومحور البرنامج هو الإنسان، ويرتكز على الجهود المنسقة التي تبذلها جميع الوكالات الحكومية - الوطنية والإقليمية والمحلية، فضلا عن المجموعات الرئيسية المحددة في جدول أعمال القرن ٢١.

وكجزء من عملية تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، أعدت جداول أعمال محلية للقرن ٢١ لجميع المقاطعات الـ ١١٠ تقريبا في البلد. وباعتماد برنامج قدرات البلد في القرن ٢١، من المتوقع أن تبنى القدرات الضرورية في بعض المقاطعات من أجل كفالة تحقيق الاستدامة لبرامجها الإنمائية. وإن إعداد جداول أعمال القرن ٢١ المحلية يتماشى مع برنامج الحكومة لإزالة الطابع المركزي، الذي ينقل السلطة، ولا سيما فيما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ الإنمائي، إلى أدنى مستوى من الهيكل السياسي للبلد.

ولقد عمدت حكومتي، قبل كل شيء، إلى جعل القضاء على الفقر أولوية قصوى في سعينا إلى تحقيق التنمية المستدامة لأن العديد من مشاكلنا البيئية مثلما هو الحال في معظم البلدان النامية الأخرى، هي نتيجة الفقر.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقات ريو، فإن الجهود التي تبذلها حكومتي يقيدها عدم كفاية الموارد المالية، فضلا عن القدرة البشرية والمؤسسية على الصعيدين الوطني والمحلي معا.

ولا بد لهذه الدورة الاستثنائية أن تواجه الحقيقة القاسية ومفادها أن حالة البيئة العالمية ليست الآن أفضل مما كانت عليه عندما التقينا في ريو قبل خمس سنوات. وهذا مرده إلى حقيقة أن الالتزامات التي تم التعهد بها فيما يتعلق بعدة مجالات هامة لجدول أعمال القرن ٢١ واتفاقيات ريو لم يتم الوفاء بها إلى حد كبير. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بصورة خاصة الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها في مجالات انبعاثات التلويث، وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وتوفير الموارد المالية الكافية، وتقديم المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا.

إننا لا نعتز بذكر جوانب الفشل هذه. فنحن نلفت الانتباه إليها لأن هذه هي الطريقة الوحيدة لمراعاة الحقائق الراهنة ووضع أولويات واضحة للمستقبل.

إن مفهوم التنمية المستدامة كواسطة بين حتميات التنمية وحماية البيئة الطبيعية والحفاظ عليها، بما في ذلك مواردها الطبيعية، يستدعي تعزيز بيئة اقتصادية دولية تفضي إلى قيام جميع البلدان ببذل جهود إنمائية ودعم هذه الجهود ولا سيما البلدان في العالم النامي، التي ما زالت عدة بلدان منها تسعى جاهدة إلى توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لسكانها.

لذلك، بينما نسعى إلى الوفاء بالتزاماتنا الوطنية بموجب جدول أعمال القرن ٢١، نؤكد مجددا أيضا الحاجة إلى الوفاء العاجل بالالتزامات التي تم التعهد بها على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، فإن النتيجة التي ستسفر عنها دورة الاستعراض هذه، بينما تؤكد مجددا اتفاقات ريو باعتبارها الأساس والإطار السياسي البعيد الأجل للتنمية المستدامة، ينبغي أن تتصدى أيضا لمسائل الفقر، ومشكلة الديون الخارجية، وتعبئة موارد مالية جديدة وإضافية للبلدان النامية، ووصول الصادرات إلى الأسواق، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا.

ونحن نعتقد أن هذه هي الطريقة الأفضل لتكملة الجهود الوطنية المبذولة وكفالة التنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١ واتفاقات ريو.

واسمحوا لي في هذه المرحلة بأن أتناول ببعض الكلمات المسألتين القطاعيتين غير المحلولتين، مسألتي التصحر والغابات. إننا نرى، دون السعي إلى إجهاض المناقشات المتعلقة بالتصحر المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر من هذا العام، إن أفضل طريقة لكفالة التنفيذ الفعال لاتفاقية مكافحة التصحر تتمثل في إنشاء آلية مالية عالمية تشبه مرفق البيئة العالمي تكون لديها القدرة على توليد الموارد المالية الكافية لكفالة التنفيذ الفعال لبرامج مكافحة التصحر. وإن إنشاء آلية لمجرد تيسير تعبئة الموارد المالية سبيل واحد أكيد لقتل اتفاقية مكافحة التصحر.

وفيما يتعلق بالغابات، نرى أن مسألة وضع اتفاقية للغابات تتطلب إمعانا في النظر، نظرا للمواقف المتباينة التي تتخذها مختلف الأطراف من المسألة.

واسمحوا لي في الختام بأن أعرب عن التزام حكومة غانا الثابت بمواصلة السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق الوفاء بالتزاماتها على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. واسمحوا لي أيضا بأن أحث على تقديم المساعدة، في جميع المجالات ومن جميع الأطراف، للشراكة العالمية التي تشكلت في ريو بهدف تحقيق التنمية المستدامة للجميع وكفالة قدرتنا على التصدي بفعالية لتحديات القرن الحادي والعشرين. ولا نزال نعتقد أن ريو يوفر أفضل أساس لتعايش أعضاء المجتمع العالمي في القرن الحادي والعشرين كشركاء في التنمية.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر معالي وزير البيئة والعلم والتكنولوجيا في غانا.

**اصطحب السيد جون أفول، وزير البيئة والعلم والتكنولوجيا في غانا، من المنصة.**

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد البير كاكو تياباني، وزير البيئة في كوت ديفوار.

**اصطحب السيد ألبير كاكو تياباني، وزير البيئة في كوت ديفوار، إلى المنصة.**

**السير كاكو تياباني** (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود في البداية أن اغتنم الفرصة التي تتيحها هذه الدورة الهامة وأن أشيد إشادة جديرة بجميع الذين شاركوا في مناقشة العملية التفاوضية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ويسرني أن أذكر في مقدمتهم مكتب الأمين العام.

لقد لوحظ بالفعل أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي انعقد في استوكهولم عام ١٩٧٢ قد نمى الوعي بالأخطار التي تواجه المجتمع البشري بسبب تدهور بيئته. واليوم أصبح معلوما للجميع أيضا أن مؤتمر ريو ولد تعبئة دولية لم يسبق لها مثيل وأثبت أنه حدث تاريخي ذو أهمية كبرى في العلاقة بين المجتمع البشري وبيئته. وقد أبرز ذلك الاجتماع الروابط الوثيقة التي كان ينبغي أن تنشأ بين البيئة والتنمية، وسجل بزوغ المفهوم الابتكاري للتنمية المستدامة.

وقد ساهمت كوت ديفوار بفعالية في تلك العملية بقدر ما سمحت لها إمكانياتها؛ ولم تدخر جهدا لتعزيز الفكرة المتمثلة في اتخاذ موقف أفريقي مشترك بشأن البيئة والتنمية، والتي طرحت في ريو وحظيت بتأييد جميع بلدان القارة.

وإذ نحن نقيم أداءنا في المرحلة الأولى بعد ريو، يجب أن ننظر في الإجراءات الفردية والجماعية التي اقترحنا الاضطلاع بها في التزاماتنا المشتركة. ومن المهم أيضا أن نأخذ في الاعتبار المبادرات التي لم تستطع القيام بها أو التي لم نستطع إنجاحها بسبب الافتقار إلى الإمكانيات الكافية، أو الشجاعة، أو ببساطة حسن النية.

وفي هذا السياق العام للشواغل، حيث طال انتظار إنشاء النظام العالمي الجديد، كان على كوت ديفوار أيضا أن تواجه عددا من التحديات، التي تمكنت من التغلب عليها بدرجة من الاستقرار السياسي الجدير بالتنويه، عاكسة الاتجاهات السابقة ومبتدئة فترة عامين من النمو الاقتصادي.

وتدرك كوت ديفوار أن استئناف النمو الاقتصادي يشكل مخاطر معينة على البيئة وعلى حفظ الموارد الطبيعية التي تمثل ثروتنا الرئيسية. وبعد أزمة اقتصادية طويلة، كان خلالها يعزى التدهور البيئي بدرجة كبيرة إلى تفشي الفقر، يجب علينا أن نكون حذرين بألا نقع في حلقة تجري فيها التضحية بالبيئة على مذبح أهداف النمو الاقتصادي. ولهذا شرعت كوت ديفوار بالإضافة إلى خطتها للإنعاش، في سلسلة من الإصلاحات تتماشى أهدافها مع الأهداف الرئيسية لجدول أعمال القرن ٢١.

ففي أعقاب توصيات ريو أعددنا خطة وطنية للعمل بشأن البيئة. وتعكف حكومتي الآن على إنشاء جهاز وطني لتنفيذ الخطة، وللإشراف بذلك على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وكذلك يجري تدريجيا تنفيذ ومتابعة الاتفاقيات المبرمة في ريو من خلال مشروعات قطاعية تستهدف شواغلنا البيئية الوطنية ذات الأولوية.

وقد بدأ عدد من الإجراءات لتعزيز التنمية المستدامة في كوت ديفوار، تشمل برامج لتقوية الإطار المؤسسي ومقدرة الإدارة البيئية الوطنية وتحسين التقييم البيئي والمراقبة البيئية، وكذلك الاتصال البيئي، وبرامج التعليم والإعلام، وكلها تعزز المشاركة المناسبة من جانب المجتمع المدني.

وفي هذا الصدد يمكنني أن أذكر من بين أمور أخرى عديدة، مجموعة القوانين البيئية، التي تنشئ إطارا عاما لتعزيز القوانين المتعلقة بالبيئة؛ والمرسوم الذي يضع أحكاما وإجراءات تنطبق على دراسات الأثر البيئي لمشروعات التنمية؛ وإنشاء شبكة من المناطق المحمية، التي تشمل الآن ثمانية متنزهات وطنية، ومحميتين للموجودات الطبيعية والحيوانات البرية، ومحميتين مكتملتين للموجودات الطبيعية تغطيان مساحة قدرها ٤٥٠ ٩٦٩ ١ فدانا، وكذلك تحسين وإدارة ١٠١ غابة من الغابات المصنفة، تغطي مساحة تقدر بـ ١٢٦ ٥١١ ١ فدانا، باستخدام إجراءات تشجع الإدارة المشتركة مع المزارعين؛ وإدارة المياه التي يقوم بها المفوض السامي لموارد المياه؛ وإدارة المستوطنات البشرية، وبخاصة فيما يتعلق بالصحة العامة، والصرف الصحي، وإدارة النفايات، وضمان وصول الخدمات والمعدات إلى أوسع نطاق؛ وبرنامج ضخم للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، يجري إعداده لكي يبنى على أساس النجاح الأولي لبرنامج التنمية الخاص بالمجتمعات الساحلية؛ والمصادقة في عام ١٩٩٤ على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وإعداد مشروعين أحدهما لمخزون غازات الدفيئة والآخر لتحسين كفاءة الطاقة في المباني في غرب أفريقيا.

وأود أن أختتم كلمتي بدعوة جميع الأعضاء إلى حشد جهودنا في مجهود مشترك: لإعادة صياغة السياسات الوطنية الإنمائية لتشمل على الوجه المطلوب الشواغل البيئية؛ ولتغيير أنماط إنتاجنا واستهلاكنا عبر تجارة مستدامة اقتصاديا ومجدية إنسانيا ومربحة للجميع؛ ولتقوية كفاءة آلية المساعدة الإنمائية باستهداف مجالات محددة وتوفير مختلف أنواع الدعم المناسبة للمتلقين الفعليين؛ ولزيادة قدرة البلدان النامية بفعالية على تخفيض مستويات الفقر بصورة جوهرية؛ وتسهيل مشاركة مختلف قطاعات السكان في عملية اتخاذ القرارات بشأن برنامج التنمية وتنفيذها، وذلك بتعزيز الوعي الفردي والجماعي عن طريق التعليم، والتدريب والاتصال.

ومن جانبي، فإنني مقتنع بأن لدينا في جدول أعمال القرن ٢١ برنامجا للعمل وثيق الصلة ومفيدا ونافعا، سيمكننا تنفيذه بفعالية من تحقيق التنمية المستدامة التي تطمح اليها كل الشعوب طموحا مشروعا.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر وزير البيئة في كوت ديفوار على البيان الذي أدلى به.

**اصطحب السيد البير كاكو تياباني، وزير البيئة في كوت ديفوار، من المنصة.**

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيف الدين سوز، وزير البيئة والغابات في الهند.

**اصطحب السيد سيف الدين سوز، وزير البيئة والغابات في الهند، إلى المنصة.**

**السيد سوز** (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني حضور هذه المناسبة للمشاركة في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ تحت القيادة القديرة لرئيس الجمعية العامة. لقد أنشأ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية شراكة عالمية متعلقة بالبيئة والتنمية، أقرت بأن النمو الاقتصادي المستدام، واستئصال الفقر، والسعي إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للشعوب تمثل أولويات رئيسية للبلدان النامية، وبينما نعترف بأنه يجب الوفاء بالحق في التنمية للتلبية المنصفة لاحتياجات الأجيال الحالية والقادمة من التنمية والبيئة، من المعترف به أيضا بأن تحقيق الأهداف البيئية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ من شأنه أن يضع أعباء إضافية ومرهقة على كاهل البلدان النامية. ولذلك أقمنا توازنا بين الضرورات الإنمائية والبيئية، ووضعنا إطارا للمساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي لتكملة جهود البلدان النامية ودعمها.

وفي فترة السنوات الخمس التي أعقبت ريو أحرز تقدم كبير على المستوى الوطني. وقامت بلدان نامية عديدة بإنشاء أشكال محلية من جدول أعمال القرن ٢١ بتكلفة عالية تكبدتها هذه البلدان. وفي الهند، ما فتئنا نكافح الفقر والأمية. وفي أكبر ديمقراطية في العالم، حيث يحال الكثير من البرامج الإنمائية إلى حكومات المقاطعات التي تخضع بدورها لتأثيرات وضغوط الحكم الديمقراطي، أنشأنا إطارا للمسائل التشريعية ورسم السياسات لا يقل شمولا عن أي إطار مماثل في العالم، لتنفيذ ما تعهدنا به من التزامات في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

ولقد وضعنا استراتيجية وطنية للصيانة وبيانا للسياسة العامة بشأن البيئة والتنمية، وسياسة عامة للغابات الوطنية وبيانا للسياسة العامة بشأن تخفيض التلوث. ونحن الآن بصدد مناقشة خطة عمل وطنية لتوحيد استراتيجيات الحفظ في مجال التنوع الأحيائي. وقد أولينا أهمية قصوى كذلك لنهج تشاركي عريض القاعدة، يشمل جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية الأخرى، لوضع سياسة وطنية بشأن البيئة تقر بالدور الأساسي للمرأة. ولكفالة الشفافية الكاملة لهذه العملية أنشأنا هيئة تشريعية وطنية معنية بالبيئة، ونعمل على إنشاء آلية وطنية لتقديم الإغاثة خلال الحوادث التي تقع عند التعامل مع المواد الخطرة.

وإقرارا منا بأهمية التعاون الإقليمي من أجل التنمية المستدامة، أستضفنا في العام الماضي المؤتمر الإقليمي الآسيوي بشأن اتفاقية محاربة التصحر. إن الاجتماع الأول لوزراء البيئة في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، الذي استضافته الهند هذا العام، كان حدثا هاما مهد الطريق لاتخاذ نهج مشترك، لا سيما في مجالي التنوع الأحيائي وإدارة المواد الخطرة. وسيمثل الاجتماع الأول للجمعية العامة لمرفق البيئة العالمية في دلهي العام القادم مناسبة هامة أخرى.

إلا أن التقدم المحرز على الصعيد الدولي خلال الخمس سنوات التي انقضت منذ ريو لم يكن مشجعا بالقدر نفسه. ومن المسلم به أن هناك بعض التحرك فيما يتعلق بالمؤسسات، وكذلك في العمليات المتعلقة بالاتفاقية، لا سيما بشأن تغير المناخ، والتنوع الأحيائي، والتصحر. ونحن نتطلع إلى الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في كيوتو، ونأمل أن تعزز الدول المتقدمة النمو التزاماتها، كما اتفق عليه بموجب ولاية برلين. وقام الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات بعمل جدير بالثناء ومع أن الوقت مبكر لوضع اتفاقية أخرى، من المفيد العمل بناء على توصيات الفريق الحكومي الدولي. وفيما يتعلق بالمواد الكيميائية، فإن الهند بينما تسلم بالحاجة إلى إدارتها السليمة، من الضروري أن تضمن مسألتي إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات ذات الصلة بشروط تفضيلية وتقديم المساعدة من أجل بناء القدرات في أي عمل دولي مقترح.

والقضية الرئيسية التي يجب علينا تناولها في هذه الدورة الاستثنائية هي الأمر المخيب للآمال المتمثل في عدم الوفاء بالالتزامات الدولية بمساعدة البلدان النامية، وهي التزامات إدرجتها البلدان الصناعية طواعية في جدول أعمال القرن ٢١. ومما يسبب قلقا بالغا للهند أنه، بعد خمس سنوات من ريو، ثمة محاولة ملحوظة لتقويض إطار الشراكة الذي بني في ريو، لا سيما مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكنها مسؤوليات متباينة، بما يبذل من جهود لفرض التزامات ومسؤوليات متساوية على أطراف غير متساوين.

ولن تقبل الهند إعادة التفاوض بشأن جدول أعمال القرن ٢١ بتقديم قضايا جديدة. وبعض هذه القضايا، مثل معايير العمل أو العلاقة بين التجارة والبيئة، لا تحظى بتوافق آراء دولي بالشكل الذي قدمت به هنا، وتجري

مناقشتها في المحفل المناسب في مكان آخر. ولن نجني الكثير من تكرار النقاش هنا في قضايا تناقش في منظمة العمل الدولية أو منظمة التجارة العالمية. ومما يثير القلق البالغ أن يستخدم هذا المحفل لإعادة فتح ولاية وعمل هيئات مثل منظمة التجارة العالمية، التي أنشئت منذ وقت قريب للغاية، وتحريفها، عن طريق السعي إلى إضفاء صفة الشرعية على استخدام الاعتبارات البيئية كحواجز تجارية مرئية ومخفية.

ويمكن دراسة القضايا الأخرى المتعلقة بفترة ما بعد ريو عند استعراض نتائج المؤتمرات ذات الصلة. وولايتنا ليست مناقشة قضايا مثل معايير الحكم السليم أو الأمن والسلم أو حقوق الإنسان، وهي الأسس التي تبنى عليها جميع الديمقراطيات. إن مهمتنا تنحصر في استعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وتحديد العقبات ووضع التدابير للتعجيل بالتنفيذ. وفي إطار هذا الجهد، من الجلي أنه سيتعين التركيز على التزام البلدان الصناعية المقيد زمنيا من أجل نقل الموارد والتكنولوجيا بشروط غير تجارية، حيث أن هذه هي المتغيرات الحاسمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونحن نجتمع هنا لنعيد تأكيد التزاماتنا بريو، وندعو شركاءنا في العالم المتقدم النمو إلى فعل الشيء نفسه. ونود أن نشهد تنفيذا معجلا لجدول أعمال القرن ٢١، ونأمل بحلول الاستعراض القادم في عام ٢٠٠٢ أن يبلغ عن احراز تقدم كبير، لا سيما في مجالي التمويل ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر وزير البيئة والغابات في الهند على بيانه.

**اصطحب السيد سيف الدين سوز، وزير البيئة والغابات في الهند، من المنصة.**

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جوزيف زلوتشا، وزير البيئة في سلوفاكيا.

**اصطحب السيد جوزيف زلوتشا، وزير البيئة في سلوفاكيا، إلى المنصة.**

**السيد زلوتشا** (سلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية): قبل خمسة وعشرين عاما، وفي مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية المنعقد في استكهولم، بدأت البشرية لأول مرة في التاريخ، تُعنى بحماية البيئة على نطاق عالمي. وقبل خمس سنوات، وفي مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المنعقد في ريو دي جانيرو، أعلنا عن حق كل إنسان في حياة صحية ومنتجة انسجاما مع الطبيعة. والتزمنا أيضا بإيجاد حلول مشتركة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتم إيجاز نقاط الانطلاق والنهج لكفالة تحقيق التنمية المستدامة. أما الآن، فنحن موجودون هنا لتقييم فعاليتها بمرور الزمن، ولاستعراض النتائج التي تحققت في جميع أنحاء العالم والظروف الخاصة لبعض البلدان.

إن سلوفاكيا، وهي بلد صغير يقع في قلب أوروبا لم يمض على استقلاله سوى خمس سنوات، يقوم تدريجيا بمعالجة المشاكل المتعلقة بالتحول والتغييرات الاقتصادية في القطاع الاجتماعي، والتخلص من التدخل الماضي في البيئة غير المرغوب فيه.

وبعد عام واحد فقط من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية استطعنا أن نعتمد استراتيجية الدولة للسياسة البيئية على أعلى مستوى. وتبع هذا في عام ١٩٩٦ وضع برنامج عمل وطني. وإن الحق في حماية البيئة والصحة قد أدرج في دستور الجمهورية السلوفاكية بوصفه حقا أساسيا. وفي خمس سنوات، أنشأنا نظاما قانونيا بيئيا معقدا تقريبا وتابعا للهيئات الحكومية حيث توفر القوانين الحماية لجميع عناصر البيئة من أجل صحة الجميع.

ولقد أنشأنا صندوق الدولة البيئي لدعم الأنشطة الاقتصادية في ميدان البيئة. واعتمدنا بوضوح مبدأ تغريم الملوِّثين باعتبار ذلك التزاما بإزالة التلوث من مصدره، إلى جانب وضع جدول زمني لتطبيق حدود صارمة له. ونبذل قصارى جهدنا لتعزيز الوعي البيئي لشعبنا، ولدعم أنشطته التي يقوم بها وفقا لمبادئ التنمية المستدامة.

إن سلوفاكيا انضمت إلى معظم الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف ذات التوجه البيئي. وأصبحنا عضوا في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفي لجنة التنمية المستدامة، ونحن عاقدون العزم على الوفاء بالالتزامات ذات الصلة.

وأود أن أذكر بإيجاز أنه خلال السنوات الخمس الأخيرة نجحنا في خفض انبعاثات التلوث التي تطلق في الجو خفضا بارزا. فعلى سبيل المثال، جرى خفض ثاني أكسيد الكبريت بنسبة ٥٨,٤ في المائة، وأكسيد النيتروجين بنسبة ٢٠,١ في المائة، وأول أكسيد الكربون بنسبة ١٧,٦ في المائة، والتلوث بالجسيمات الصلبة بنسبة ٧٥,٤ في المائة.

ولقد تمكنا في السنوات الأخيرة من خفض انبعاث الملوثات التي تطلق في الهواء على الرغم من زيادة استهلاك الطاقة بنسبة تتراوح بين ٥ و ١٢ في المائة. ومرد هذا الخفض إلى حقيقة أن ٥٠ في المائة من الطاقة تنتجه محطات الطاقة النووية، وإلى خفض استعمال الفحم في محطات الطاقة، وإلى تشييد مرافق لإزالة الكبريت. وهذا يعني أن كمية الانبعاثات السامة حققت تراجعا كبيرا. لهذا السبب، وفيما يتصل بالاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، تمكنا من أن نلتزم التزاما وطنيا بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥ عما كانت عليه في عام ١٩٨٨. وسيمكننا هذا من تحقيق هدف تورونتو.

وعلى الصعيد الوطني، أدخلنا استعمال البنزين الخالي من الرصاص بصورة خالصة. وقلل هذا من انبعاثات الرصاص بنسبة تزيد على ٦٠ في المائة على الرغم من تحقيق زيادة كبيرة في عدد المركبات. وبدأنا هذا العام بإنتاج زيوت للمحركات التي تحتوي على نسبة منخفضة من الكبريت تبلغ ٠,٠٥ في المائة.

ونحن ننتج قدرا أقل من النفايات ونعزز استعمالها كمادة خام ثانوية. ونفي وفاء كاملا بالتزامات اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطيرة عبر الحدود وبالتخلص منها. ونفعل هذا أيضا بواسطة مركز التدريب الإقليمي لأوروبا الوسطى والشرقية التابع لاتفاقية بازل في براتيسلافا.

ويولى اهتمام كبير الآن لحماية التنوع البيولوجي، ولا سيما في نظامنا الذي يتضمن ٥ حدائق عامة وطنية، و ١٦ منطقة مناظر طبيعية، و ٥٥٩ منطقة طبيعية. وتجسد أيضا اهتمامنا في هذا المجال حقيقة أن سلوفاكيا ستستضيف في أيار/ مايو ١٩٩٨ الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.

إن ما يزيد على ٤٠ في المائة من أراضينا ما زال مكسوا بالغابات. وهذا يسهم في تحسين الاستقرار البيئي ونوعية الهواء، فضلا عن الحفاظ على التنوع البيئي في أوروبا. لذلك، نؤيد اعتماد اتفاقية بشأن الغابات.

بصورة أعم، وفيما يتعلق بالتغييرات غير المؤاتية التي تشهدها البيئة في جميع أنحاء العالم، وكذلك بالحاجة إلى كفالة التنمية المستدامة في جميع البلدان، نؤكد مجددا الصلاحية العامة لمجالات البرنامج والأهداف والأنشطة الوارد في جدول أعمال القرن ٢١. ونؤيد الوثائق المقدمة، ونؤيد إعلان نيروبي المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ بشأن دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وولايته. ونوصي بتعزيز موقف لجنة التنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة كي تتمكن من كفالة تطوير واعتماد وتنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة العالمية وميثاق الأرض للقرن الحادي والعشرين.

وإنني أعتقد أن ثمة بلدانا أخرى على غرار الجمهورية السلوفاكية، بذلت كل جهد ضمن نطاق انتاجها وقدراتها المالية، من أجل تحسين البيئة في السنوات الخمس الماضية، فيما تتحرك نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة.

وعلى كل حال، فقد بذلوا مجهودا أكبر مما بذلوه في السنوات السابقة.

إلا أنه من الواضح أن هذه المجهودات غير كافية. ونحن على أبواب الألف الثالث تشير الحالة إلى أن الأضرار البيئية التي تسبب فيها الجنس البشري في الماضي، وفي الآونة الأخيرة، لن يكون من السهل إصلاحها. وسوف نحتاج إلى بذل مجهود إضافي والامتناع عن توجيه اللوم والمسؤولية. فالمسؤولية عن "كوكبنا الأزرق" وعن الوجود الإنساني النفيس تقع على عاتق كل واحد منا. وإن طريقة الحياة في القرن الحادي والعشرين والألف الذي تلى ذلك، والطريقة التي ستحكم بها أجيال المستقبل علينا، وربما حتى أبناؤنا وأحفادنا أنفسهم، ستتوقف علينا نحن أنفسنا. ولا جدوى من محاولة تبرير أنفسنا أو البحث عن متهمين. فلا أحد يستطيع إعفاءنا من مسؤوليتنا التاريخية. وهذه المسؤولية يجب أن تملي علينا أن كل التدابير التي نتخذها في المستقبل لا تؤدي بنا بوعي أو بغير وعي إلى حافة الهاوية.

وإن بقاء الجنس البشري وآلاف الأنواع التي تعيش على الأرض قد يكون بين أيدينا في هذه اللحظة.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر وزير البيئة في سلوفاكيا على بيانه.

**اصطُحب السيد جوزيف زلوتشا، وزير البيئة في سلوفاكيا، من المنصة.**

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من معالي السيد استانسيلو زيلتشوفسكي، وزير حماية البيئة والموارد الطبيعية والغابات في بولندا.

**اصطُحب السيد استانسيلو زيلتشوفسكي، وزير حماية البيئة والموارد الطبيعية والغابات في بولندا، إلى المنصة.**

**السيد زيلتشوفسكي** (بولندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يظهر تاريخ حضارتنا بوضوح أن البشر استطاعوا دائما إيجاد حلول للحالات الصعبة، إذا ما أدركوا الأخطار الكامنة. ولقد نبهتنا أعلى السلطات إلى التهديدات الخطيرة المحدقة بالبيئة العالمية. وأود أن أذكر واحدا من أبرز الإنسانيين في زمننا، ألا وهو البابا يوحنا بولس الثاني، الذي استخدم العديد من المنشورات البابوية ليتكلم عن التحديات التي تواجه مجتمعات اليوم ودعا الأمم والحكومات لتبقى متحدة في جهودها لمكافحة الأزمات التي تواجه البيئة والعلاقات الإنسانية.

وبالنسبة للمجتمعين هنا، الذين يوفر جدول أعمال القرن ٢١ الأساس الوطيد لأنشطتهم اليومية، فإن هذه الإعلانات المكرسة للتنمية المتوازنة والصادرة من هذه السلطة الأدبية مفيدة جدا.

وقد بدأت بولندا في تنفيذ مبادئ التنمية المستدامة بسنة قبل قمة الأرض في ريو دي جانيرو، معتمدة السياسة البيئية الوطنية في أيار/ مايو ١٩٩١. ودعا البرلمان البولندي في قراره إلى دمج سياسة البيئة في السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية. وأنشأ رئيس مجلس الوزراء لجنة التنمية المستدامة في أعلى المستويات الحكومية لكي تقوم بتنسيق هذا الدمج والإشراف عليه.

وحققت بولندا نتائج هامة بقيامها في نفس الوقت بتنفيذ سياستها البيئية الوطنية ومبادئ جدول أعمال القرن ٢١. فقد بلغت نسبة النمو الاقتصادي ما بين ١٩٩٤ و ١٩٩٦ ستة في المائة من إجمالي الناتج القومي في العام، بينما زاد استهلاك الطاقة بنسبة اثنين في المائة فقط في العام. وخفضت انبعاثات الغازات بنسبة ٣ في المائة في السنة وخفضت كمية المياه المستعملة بمقدار النصف، وانخفض الحجم الكلي للنفايات الصلبة المنتجة والمتخلص منها بما يقارب ٣٠ في المائة.

ولم أذكر سوى قليل من النتائج التي أحرزناها في المقام الأول بفضل سياسة تشديد المتطلبات المفروضة على الذين يستخدمون عناصر البيئة. وحققت هذه السياسة تغييرا هائلا في مستوى تقنيات التنمية والاستثمار في الميدان البيئي.

وإن نظام الصكوك الاقتصادية القائم على المبدأ المتمثل في أن كلا من المستخدم والمتسبب في التلوث يدفعان، والنظام الابتكاري لتمويل الاستثمار للبيئة قد أثبتا جدواهما. وقد دعم صندوق البيئة استثمارات في مجال حماية البيئة وفي أنشطة أخرى مثل حفظ الطبيعة، وحماية الغابات، والتعليم والبحث البيئيين.

وتضاعف الاستثمار في البيئة ثلاث مرات ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٧. وحولت السياسات الاقتصادية والبيئية المستقرة بولندا إلى سوق جاذبة للمستثمرين الأجانب.

وقد أسهمت مجموعات اجتماعية معينة اسهاما خاصا في تنفيذ مبادئ التنمية المستدامة، وهي تشمل الوسط العلمي، والنساء، والشباب، ورجال الأعمال، وبصفة خاصة المنظمات والحركات الإيكولوجية.

ونحن في بولندا نولي اهتماما خاصا لحماية الغابات ولزيادة مواردها. فخلال النصف الأخير من هذا القرن زادت مساحة أراضي الغابات بحوالي ١,٥ مليون هكتار، وما بين اليوم وعام ٢٠٢٠ ستتم إعادة تحريج ٠٠٠ ٧٠٠ هكتار إضافي.

وقد ساعد العلماء والخبراء البولنديون في وضع جدول أعمال القرن ٢١ واضطلعوا بدور فعال في عمل لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة. وكانوا أيضا

نشطين في صياغة الوثائق التي سنعتمدها في هذه الدورة، أي البيان السياسي وبرنامج العمل حتى عام ٢٠٠٢.

وقدرت بولندا تقديرا عميقا آثار تنفيذ توصيات ريو والعمل الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في هذا المجال. وقد استمعنا باهتمام إلى تقرير لجنة التنمية المستدامة الذي نشكر ونهنئ رئيس اللجنة عليه.

ونحن نؤكد مرة أخرى أن فكرة التنمية المستدامة وتوصيات ريو ليست أقل أهمية اليوم. وتأمل بولندا أن تضمن أهداف جدول أعمال القرن ٢١ في البيان السياسي الذي سيعتمد خلال هذا الأسبوع. وتود بولندا في نفس الوقت أن تعرب عن إرادتها السياسية لتطبيق هذا المفهوم في سياستها الوطنية.

ولقد كانت خطة العمل، التي تطور الأفكار المصاغة في البيان، وبرنامج عمل لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة لفترة الخمس سنوات، نتيجة لمناقشات صعبة. والخطة تمثل حلا توفيقيا بين آراء وسياسات ومصالح مختلف الجهات الفاعلة المسيطرة على المسرح العالمي ونحن على عتبة الألف الثالث. وهي تعبر عما يربط وليس عما يفرق بين الأمم ويؤذن بدخول الألف الجديد. وهذه تنص أيضا على انتقال سلس واستعداد للقرن الحادي والعشرين، قرن التنمية المستدامة المتوازنة. وبولندا مستعدة للموافقة على الخطة وهي تعلن عن أنها ستضطلع بدور نشط في تنفيذها.

وخطة العمل لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ التي قُدمت إلى الجمعية العامة للمناقشة والاعتماد تشكل برنامجا طموحا، ولكنه واقعي. وأنا شديد الاقتناع بأننا عندما نلتقي مرة أخرى في عام ٢٠٠٢ لن تكون آراؤنا بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ أقل إيجابية عما هي عليه اليوم وستكون المشاكل القائمة أقل بكثير. وستبذل بولندا قصارى جهدها لضمان بلوغ هذا الهدف.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر وزير حماية البيئة والموارد الطبيعية والغابات في بولندا على البيان الذي أدلى به.

**اصطحب السيد ستانيسلو زليتشوفسكي، وزير حماية البيئة والموارد الطبيعية والغابات في بولندا، من المنصة.**

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ساماك سوندارافيج، نائب رئيس وزراء تايلند.

**اصطحب السيد ساماك سوندارافيج، نائب رئيس وزراء تايلند، إلى المنصة.**

**السيد سوندارافيج** (تايلند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أشاطر أعضاء الجمعية العامة والممثلين الآخرين بعض تجارب تايلند في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وفي المجالات التي تتطلب أن تبذل فيها الحكومات الوطنية مزيدا من الجهد. إضافة إلى ذلك، نحن نرى أنه حتى يحقق هذا الاجتماع نتيجة ناجحة من الحيوي أن ننظر في السبل والوسائل التي يمكن أن نعمل بها جميعا كمجتمع عالمي لنحقق على نحو أفضل أهداف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

وسأبدأ بسرد واحدة من قصص نجاحنا. إن تايلند، بوصفها أحد البلدان الموقعة على بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، أصبحت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ أول بلد نام يبطل تدريجيا استخدام كربونات الكلورو فلورو في صناعة الثلاجات ويستخدم التدابير التجارية لحماية البيئة الجوية. وحظرت الأنظمة الحكومية استيراد الثلاجات التي تعمل بهذه المادة وإنتاجها في تايلند بعد ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وخفضت ضرائب الاستيراد على بعض المواد المستخدمة في إنتاج الثلاجات الخالية من كربونات الكلورو فلورو. وبالطبع كانت العملية مكلفة، ومؤلمة، ولم تتم دون مقاومة. وهذه التجربة مثال جدير بالملاحظة على سياسة داخلية تتسم بالعزم والتعاون الدولي في إطار بروتوكول مونتريال.

وتعتز تايلند بسجل مساعيها إلى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وترد تفاصيل مساعينا، بما فيها الاستراتيجيات والعقبات، موثقة في كتيب تقريرنا القطري، المعنون "عمل تايلند من أجل التنمية المستدامة"، الذي سنتيحه لكل الأطراف المهتمة.

وإذا نظرنا خارج بلداننا، في نطاق جدول أعمال القرن ٢١، تنبئنا تجاربنا أن ثمة مجالات ثلاثة على وجه الخصوص يتعين تعزيزها إذا عقدنا العزم على كفالة ألا يهدد أثر التنمية الحالية على الموارد فرص أطفالنا في

الحياة. والمجالات هي نقل التكنولوجيا، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وأنماط استهلاك أشد انضباطا.

كما يتضح في تقريرنا القطري وجدت تايلند أن نقل التكنولوجيا جوهري في سعينا نحو تحقيق التنمية المستدامة وصون بيئتنا وتحسينها. وتحولنا عن استخدام كربونات الكلورو فلورو مثال جيد على ذلك. وينبغي أن تكون التكنولوجيا اللازمة أو الصحيحة متاحة ورخيصة، نظرا لأن هذا العالم هو إرثنا المشترك. وينبغي تشجيع أي بلد لديه العزيمة الوطنية بتقديم التضحية اللازمة ومساعدته بكل الوسائل المتاحة.

ويقودني هذا إلى قضية الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية. وبالطبع، في أيام الخصخصة هذه وعصرها، كثيرا ما تشجع البلدان النامية الاستثمار الأجنبي المباشر بصفته بديلا عن المساعدة الإنمائية الرسمية. إلا أن ذلك قد لا ينطبق على جميع البلدان، وهو يحدث في نطاق معين حتى بالنسبة للبلدان التي تقوم بذلك. وبالنسبة لغالبية البلدان التي لا تجتذب الاستثمار المباشر الأجنبي بما فيه الكفاية حتى الآن، لا يتعذر فيها تنفيذ البرامج البيئية فحسب بسبب نقص التمويل، بل يتعذر فيها أيضا تنفيذ البرامج الاقتصادية. وتايلند محظوظة لتمكنها من أن تنفذ ذاتيا جزءا من برامجها بموجب جدول أعمال القرن ٢١، إلا أن كثيرا من البلدان النامية الأخرى ليس في وسعها أن تبدأ تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ دون الحصول على التمويل اللازم عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية.

وكذلك لا يمكن لأحد أن ينكر أن أكبر قضية يطرحها تحدي البيئة هي قضية الموارد مقابل الاستهلاك. وإذا حافظنا، نحن بخاصة معشر الموسرين، على أنماط الاستهلاك الراهنة وظللنا نسعى لتحقيق مستوى أعلى من الرفاه المادي سنة إثر أخرى، سننشئ بالتأكيد ديونا بيئية لأطفالنا. وعندها مهما زاد حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، أو حجم نقل التكنولوجيا، سيكون الضرر قد وقع، وربما يكون على نحو لا يمكن إصلاحه.

ونجتمع هنا في الدورة الاستثنائية لنستعرض الأهداف والوثائق التي اتفقنا عليها قبل خمسة أعوام في ريو ولنعيد تأكيد الالتزام الدولي بها. ولقد مر كل بلد بمراحل ومستويات متعددة في سعيه لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ولكن في عالم حماية البيئة الذي يتسم بالعولمة هذا، ليس بمقدورنا أن نقوم بهذا وحدنا. وينبغي لهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، أو الهيئات المتصلة بالأمم المتحدة، لا سيما مرفق البيئة العالمية، أن تساعد البلدان النامية على أداء مهامها، خاصة في التعامل مع رصد وتعلم الدروس المستفادة من التقدم المحرز في التنفيذ على المستوى الوطني وما حدث فيه من انتكاسات، بغية التعجيل بالتنفيذ على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي هذا الصدد، تأمل تايلند أن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور أكبر، بالتعاون الوثيق مع اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة. ويمكن تعزيز أدوار البرنامج وموارده، بصفته هيئة تابعة للأمم المتحدة لها مكاتب إقليمية، بغية تمكينه من الإشراف على التعاون الإقليمي وتنسيقه في أجزاء متعددة من العالم بطريقة أكثر إفادة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد على حقيقة مؤداها أن طريق التنمية المستدامة يتطلب جهدا كبيرا من كل واحد منا. ونحن نرى أننا ينبغي أن نبدأ العمل في بلداننا، وأن نبدأ الآن. إن مؤتمر قمة ريو أخرج لنا جدول أعمال القرن ٢١ لننفذه بوصفه دليلا لنا جميعا. وثمة مشاكل على الطريق تتطلب شراكة عالمية، وجهودا تعاونية، وعزيمة قوية، وتنسيقا لترجمة مقرراتنا إلى حقائق.

إن زيادة الوصول إلى التكنولوجيا الخاصة بحماية البيئة، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، والوفاء بالوعود بالمساهمة في مرفق البيئة العالمية، وأنماط استهلاك أكثر انضباطا وأقل إهدارا ستساعدنا على قطع شوط طويل إلى الأمام.

إن النجاح يمكن أن يكون في متناول أيدينا. ويجب ألا نخذل الأجيال المقبلة بتقاعسنا اليوم. وتكلفة تأخير العمل تفوق الحصر ويمكن أن تكون مدمرة للبشرية.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر نائب رئيس وزراء تايلند على البيان الذي أدلى به.

**اصطحب السيد ساماك سوندارافيج، نائب رئيس وزراء تايلند، من المنصة.**

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جوني لاهور، وزير البيئة في لكسمبرغ.

**اصطحب السيد جوني لاهور، وزير البيئة في لكسمبرغ، إلى المنصة.**

**السيد لاهور** (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في البداية، أود أن أؤكد أنني أؤيد تماما البيان الذي أدلى به رئيس وزراء هولندا، السيد ويم كوك، باسم الاتحاد الأوروبي.

لا يمكن أن يحيد بصرنا عن الالتزامات التي أعلنت في ريو. ومن الضروري أن نكفل تنفيذها الصحيح ومتابعتها عمليا عن طريق التعهد بالتزامات سياسية ثابتة مصحوبة بأهداف واقعية.

إن التنمية العالمية الراهنة تتسم باتجاهات عالمية تناقض هذا التصور المستقبلي. فنحن نعاني من النمو الديمغرافي، وتزايد الفقر في أجزاء معينة من العالم، وتغير المناخ، وإزالة الأحراج، وانقراض الأنواع النباتية والحيوانية، وشح المياه، وما إلى ذلك. وبالنظر إلى هذه الاتجاهات، هل بوسع أي قائد سياسي أن يشكك جديا في أن طرح قضية التنمية المستدامة على المستوى العالمي سيصبح، على مدى جيل واحد، مسألة يتوقف عليها بقاء البشرية؟

إن السياسة التي تتوجه نحو تحقيق نموذج للتنمية المستدامة لا يمكن فهمها ومعرفة جدواها إلا عن طريق التدخل السياسي الدولي - أي تدخل ينطوي على روح التعاون والتضامن فيما بين البلدان الصناعية، والبلدان النامية وأشد أنحاء العالم فقرا. ولكسمبرغ، وهي دولة لديها أحد أعلى مستويات العيش في العالم، تلتزم بالمشاركة في سياسة التعاون هذه وبإظهار روح التضامن الدؤوبة لأننا ندرك أن هذا مطلب وواجب أخلاقيان.

إن الاستراتيجيات العالمية وضعت ونفذت على شكل اتفاقيات أو إعلانات دولية وقع عليها بلدي. وعلى الرغم من أن العديد من الأهداف الواردة في تلك الاستراتيجيات لا يمكن تحقيقها إلا كجزء من استراتيجية أوروبية أو استراتيجية لعموم أوروبا أو ربما استراتيجية عالمية، فإن لكسمبرغ عاقدة العزم على تحمل مسؤوليتها على الصعيد الوطني. والأهداف العالمية التالية التي تم التفاوض بشأنها على نطاق عالمي أدمجت في استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة.

وتؤيد لكسمبرغ عمليا تحقيق هدف خفض النسبة المئوية لسكان العالم الذين يعيشون في حالة فقر مدقع الى النصف بحلول عام ٢٠١٥. والقضاء على الفقر هو المقصد الرئيسي للمساعدة الإنمائية التي تقدمها لكسمبرغ. وإن هدف لكسمبرغ المعلن هو تقديم مساعدة انمائية رسمية بحلول العام ٢٠٠٠ تبلغ ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي. وفي عام ١٩٩٦، قدرت تلك المساعدة بنسبة ٠,٤٣ في المائة من الناتج القومي الاجمالي. وإن جزءا كبيرا من هذه المساعدة يستعمل للوفاء بالاحتياجات الأساسية. وستبذل لكسمبرغ جهدا خاصا، في حالة أشد البلدان فقرا، بالتخصيص لها ما لا يقل عن ٠,١٥ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي، وبالمساعدة على التخفيف من عبء ديونها.

وتشكل الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج في المقام الأول تحديا للبلدان الصناعية. وتمشيا مع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتميزة لجميع البلدان، يتعين على البلدان الصناعية أن تضطلع بدور رائد في هذا المجال. وينبغي السعي إلى إجراء تحسين كبير في الكفاءة الاقتصادية. ويمكن تقدير نطاق التغيير المطلوب من أجل تحقيق التنمية المستدامة بإحداث زيادة في إنتاجية الموارد متوسطها عشرة أضعاف مقارنة بمستويات الانتاج الحالية. وينبغي احراز هذه النتيجة بحلول منتصف القرن المقبل. وإن تحقيق زيادة في انتاجية الموارد قدرها أربعة أضعاف لا تبدو بعيدة عن منالنا في العقود المقبلة.

ويتطلب التغير الحاصل في المناخ مؤخرا القيام بعمل آني. وستلتزم لكسمبرغ، إلى جانب شركائها الأوروبيين ، خلال مؤتمر تغير المناخ الذي سيعقد في كيوتو، بتحقيق خفض في غازات الدفيئة عن مستويات عام ١٩٩٠ البالغة ٧,٥ في المائة بحلول العام ٢٠٠٥، و ١٥ في المائة بحلول العام ٢٠١٥ . ووفقا لذلك تلتزم لكسمبرغ بخفض انبعاثاتها بنسبة ٣٠ في المائة للفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٠.

إن الالتزامات التي تم التعهد بها بشأن برامج مكافحة التصحر والتعاون القائمة لم تنجح، بعد خمس سنوات من ريو، في عكس مسار فقدان الغابات وتدهورها بأي طريقة. ولتحقيق هذا الغرض، يجب كفالة حماية الغابات وإدارتها إدارة مستدامة على نطاق عالمي عن طريق وضع اتفاقية عالمية بشأن الغابات من الآن وحتى العام ٢٠٠٠. وينبغي لهذه الاتفاقية أن توفر اطارا عاما للأعمال التي يضطلع بها والتي تتعلق بالمناطق التي تغطيها الغابات

فيما يتصل بحفظ جميع أنواع الغابات وتنميتها المستدامة.

ولكسمبرغ وهي دولة موقعة على اتفاقية التنوع البيولوجي، تؤيد، وفقا لتلك الاتفاقية، إنشاء شبكة على نطاق عالمي من المناطق المحمية التي تتضمن بصفة خاصة قدرا كبيرا من التنوع البيولوجي على أساس آلية تعويضية ومنح مكافآت للبلدان والشعوب التي تحترم الحاجة إلى كفالة بقاء الإمكانية الجينية للكوكب.

إن توفر مياه الشرب ونوعيتها يتراجعان بثبات على نطاق عالمي. وينبغي اطلاق مبادرة عالمية للمياه تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وينبغي لتلك المبادرة أن تعنى بحماية المياه واستعمالها وإدارتها المستدامة على الصعيد الدولي.

وستكثف لكسمبرغ دورها في العمل الدولي من أجل تعزيز العنصر البيئي للتعاون الدولي، ولا سيما عن طريق التركيز على تقديم المساعدة التقنية في المسائل البيئية وفي التنمية المستدامة، والتعاون التكنولوجي، ونقل التكنولوجيات الجديدة بغية المساعدة على بناء قدرات البلدان.

إن العمل السياسي والإرادة السياسية التي أعربت عنها على أعلى المستويات دول أعضاء في الأمم المتحدة يتصفان بأهمية حاسمة. ولا يسعنا أن نحقق أهدافنا إلا إذا كان هناك مشاركة نشطة من جميع البلدان وجميع القطاعات الاجتماعية - الاقتصادية في تلك البلدان. وإذا كانت التنمية المستدامة المقصد الجوهري للسياسة الدولية - وهذا ما لا يشك فيه أحد، ولو من مبدأ الاحتراز فحسب فمن الأهمية بمكان تصور طريقة لكفالة وجود تنفيذ مشترك منفتح ومسؤول فيما بين جميع الدول وعلى الصعيد الوطني.

وبغية كفالة نجاح هذا التعاون، من الضروري أن نركز على إجراء إصلاح عملي لوكالات الأمم المتحدة المسؤولة عن تنفيذ برامج واستراتيجيات السياسات البيئية وسياسات التنمية المستدامة وتقييمها. ويحدونا الأمل في أن تضطلع لجنة التنمية المستدامة بدور استراتيجي رئيسي في هذا الميدان الذي يشغلنا، وفي أن ترصد على نحو فعال العمل الدولي لتحقيق سيناريو ريو.

لقد سبق للكسمبرغ أن أرست الأساس لإجراءات التشاور المفتوحة باب العضوية بغية تحقيق توافق واسع النطاق في الآراء على تنفيذ خطة وطنية للتنمية المستدامة. ونود أن نشرك بلدنا في هذا المجال - أي إيجاد عملية نشطة فيما بين جميع المشاركين حاليا وفي المستقبل.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر وزير البيئة في لكسمبرغ على بيانه.

**اصطحب السيد جوني لاهور، وزير البيئة في لكسمبرغ، من المنصة.**

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلي به معالي السيد فارتان أوسكانيان، النائب الأول لوزير خارجية أرمينيا.

**اصطحب السيد فارتان أوسكانيان، النائب الأول لوزير خارجية أرمينيا، إلى المنصة.**

**السيد أوسكانيان** (أرمينيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في حزيران/يونيه ١٩٩٢، عمل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على زيادة الفهم حيال التهديد البيئي العالمي. وكان التزام ١٧٨ حكومة بتحقيق التنمية المستدامة الاتفاق الرئيسي الذي نجم عن مؤتمر قمة الأرض.

وبعد خمس سنوات، تأتي هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة كفرصة رائعة أخرى لتنقل إلى العالم أن الجهود المناسبة لإنقاذ البيئة والإبقاء عليها والتغلب على الفقر الاجتماعي هي أكثر الاستثمارات المربحة من أجل ايجاد عالم أفضل لهذا الجيل والأجيال المقبلة.

وعندما انعقد مؤتمر قمة ريو عام ١٩٩٢، لم يكن استقلال أرمينيا قد بلغ العام. وعلى الرغم من فداحة وخطورة المجموعة الواسعة النطاق من المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه البلد، فإن المسائل والشواغل البيئية لم تشغل أبدا مكانا متأخرا في جدول أعمال التنمية لأرمينيا.

ففي المقام الأول كانت الحركة البيئية لأرمينيا في أواسط الثمانينات هي التي تطورت لاحقا إلى الحركة الديمقراطية والاستقلالية. وكان الأرمن قد بدأوا فعلا بتقييم الثمن البيئي للتصنيع. وكان يشغل بال البيئيين

الأرمن التلوث الصناعي والآثار المترتبة عليه في الهواء والماء وصحة الناس في البلد. وإن ما بدأ كشاغل يشغل بال العلماء والمثقفين والكتاب تطور ليصبح تحركا جماهيريا شعبيا يشمل معظم سكان البلـد البالغ عددهم ٤ ملايين نسمة.

وشهدنا منذ ريو تفهما متزايدا للروابط بين سياسات الاقتصاد الكلي وبين استدامة التنمية. ومن المؤكد أننا بدأنا نفهم أنه بالرغم من أن التقدم الاقتصادي يمثل أحد العناصر الأساسية للتنمية، فإنه ليس الوحيد، لأن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية على نحو صرف. فهي في النهاية يجب أن تشمل ما هو أكثر من الجوانب المادية والمالية لحياة الناس.

ولذلك ينبغي النظر إلى التنمية بوصفها عملية متعددة الأبعاد تشمل إعادة تنظيم وإعادة توجيه الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية برمتها. وهي بالإضافة إلى تحسين مستويات الدخول والإنتاج، تشمل عادة تغييرات جذرية في البنى المؤسسية والاجتماعية والإدارية، وكذلك في المواقف الشعبية الشائعة، وحتى في العادات والمعتقدات في أحيان كثيرة.

وإذ تدرك حكومة أرمينيا هذه الفكرة عن التنمية وتلتزم بها، فإنها قامت بعد الاستقلال مباشرة بإصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي مستهدفة تحقيق الاستدامة عن طريق تغيير الحوافز المتوفرة للأفراد والمؤسسات.

وتسبب الانخفاض الحاد في الإنفاق الاجتماعي، الذي كان سمة الاقتصادات الاشتراكية السابقة، في نمو مفاجئ للطبقات الضعيفة من سكاننا. وزاد من تفاقم الحالة وجود أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ كنتيجة للصراع في إقليم ناغورني كاراباخ. ولمواجهة هذه المشكلة أنشأت حكومة أرمينيا شبكة حيوية للأمان الاجتماعي عن طريق تحسين توجيه الأهداف. ويعيش اليوم حوالي ٦٨ في المائة من سكان أرمينيا في مناطق حضرية. وهناك حاجة ماسة ليس فحسب إلى بناء وتجديد المناطق التي دمرها زلزال عام ١٩٨٨، ولكن أيضا إلى مواءمة متطلبات الأمان بالنسبة لكل المرافق الموجودة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الافتقار إلى الاستثمار العام في الهياكل الأساسية، وتخلف الإطار القانوني للإسكان، من بين العوائق الرئيسية للإدارة المستدامة للمستوطنات البشرية. ونأمل أن يفضي التشريع، الذي تم إقراره مؤخرا، والذي يتعلق بالحكم المحلي والبلديات وإصلاح الهياكل الإدارية المحلية، إلى توجه إيجابي.

وفي المناطق ذات الاهتمام العالمي مثل بحيرة سيفان وبحيرة آربي، المسجلتين في دليل الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية بموجب اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، نحن مستعدون لمواصلة التعاون مع الجهات الإقليمية المعنية والتنظيمات العالمية. وتمثل بحيرة سيفان لأرمينيا لغزا عاطفيا واقتصاديا. فهي أكبر بحيرة جبلية للمياه العذبة في كل من أوروبا وآسيا، وتحتل خُمس مساحة أرمينيا. وهي أكبر مستودع للمياه العذبة في المنطقة. وقد نجحت أرمينيا في إيجاد طرق للحيلولة دون حدوث انخفاض خطير في مستوى المياه أثناء استخدامها لإمكانيات البحيرة. ولا تزال بحيرة سيفان تمثل أكبر مصدر فردي للطاقة الكهرمائية الضرورية جدا لبلد مفتقر إلى الطاقة ومحروم من منفذ إلى البحر ومحاصر.

ويشكل التحرير التدريجي للأسعار واللامركزية في شبكات توزيع مختلف منتجات الطاقة، مثالا للحل القائم على اعتبارات السوق والذي نجمت عنه في أرمينيا نتائج ناجحة ظاهرة للعيان. وليس من الممكن دائما تطبيق المبادرات السياسية المرغوبة على نحو أكثر، المبادرات التي تدر الدخل وتحدث تحسنا إيكولوجيا في نفس الوقت.

وبالنسبة لبلد صغير، مثل أرمينيا، لا يمتلك موارد طبيعية كثيرة، يصبح أمان وحماية مواردنا البشرية والبيئة أمرا بالغ الأهمية. ويعزى انضمام أرمينيا إلى الاتفاقات والاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وخاصة في أفريقيا، وغيرها، إلى رغبتنا في الانضمام إلى الشبكة الدولية للمدافعين عن البيئة، وبنفس القدر إلى رغبتنا في إظهار نهجنا الداخلي المتكامل للنمو الاقتصادي والاجتماعي والاستدامة.

وينبغي للسياسات الوطنية والوفاء بالالتزامات الدولية أن يجريا بطريقة تعزز وتضمن التوجهات العالمية الإيجابية عموما. ونحن نعتقد أن للأمم المتحدة دورا رئيسيا في تحديد الأولويات، ونشر المعلومات ذات الصلة

وتنفيذ الاتفاقات العالمية والإقليمية والمبادرات الدولية التي تيسر العملية الطويلة والبطيئة لبناء التنمية المستدامة.

وإن أرمينيا تأخذ قدرها الإيكولوجي مأخذ الجد، وهي ملتزمة بضمان أحوال معيشية كريمة لسكانها. وتأمل أرمينيا أن تتخذ هذه الدورة الاستثنائية من القرارات ما يعزز إدماج الشواغل البيئية والاجتماعية في الوسائل التنظيمية اليومية للاقتصاد الدولي، وبالتالي ضمان تناول مسائل نوعية الحياة بطريقة يرجح أن تؤدي إلى حلها بنجاح.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر النائب الأول لوزير خارجية أرمينيا على بيانه.

**اصطحب السيد فارتان أوسكانيان النائب الأول لوزير خارجية أرمينيا، من المنصة.**

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد روبل علهاي، رئيس وفد جيبوتي.

**اصطحب السيد روبل علهاي، رئيس وفد جيبوتي، إلى المنصة.**

**السيد علهاي** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذه الدورة الاستثنائية البالغة الأهمية محظوظة باستفادتها من قيادة وتجربة السفير غزالي اسماعيل. ونحن واثقون من أن رؤيته وتفانيه سيكون لهما أثر بعيد المدى في مداولاتنا. وعلى نفس المنوال نود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام وللأمانة العامة على الجهود الرائعة التي بذلت لتيسير عقد هذه الدورة.

لقد كان عقد التسعينات عقدا لآمال وتوقعات عالية فوق العادة. فبإنتهاء الحرب الباردة، التي كان سقوط حائط برلين قبل حوالي سبع سنوات رمزا بليغا لها، سعى الجنس البشري إلى التصدي إلى المشاكل التي تواجه العالم محاولا جعله مكانا أفضل. وقد شهدنا بزوغ عهد جديد من السلم والأمن العالميين، وتراجعا مذهلا لاحتمالات المواجهة النووية. وأصبح واضحا أن الطريق مفتوح لفترة لم يسبق لها مثيل من التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وبهذه الصورة الإيجابية للعلاقات والتوقعات الدولية، شرعت الأمم المتحدة في عقد سلسلة من المؤتمرات العالمية التي لم يسبق لها مثيل، والتي تعالج المسائل الرئيسية التي تواجه الإنسان، بدءا بالبيئة، ومرورا بحقوق الإنسان، والسكان، والتنمية الاجتماعية، والمرأة والمستوطنات البشرية، وانتهاء بالأمن الغذائي. إلا أن تتابع المؤتمرات بدأ بصورة متميزة في عام ١٩٩٢ بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية - قمة الأرض - في ريو دي جانيرو، الذي ربما كان أهم تجمع بشري في التاريخ، والذي كرس لحالة البيئة والحاجة إلى حمايتها من التدمير. وانبثقت من ذلك المؤتمر سلسلة من المعاهدات والالتزامات والاستراتيجيات لإرشادنا في تنفيذ برنامج العمل، المسمى جدول أعمال القرن ٢١. والآن بعد خمس سنوات، نتجمع هنا لاستعراض وتقييم أدائنا بموجب جدول أعمال القرن ٢١، أو بتعبير بسيط، لنرى ما تم تحقيقه، وكم بقي من التعهدات التي لم يتم الوفاء بها.

ويقودنا تقييم بيئتنا اليوم إلى صورة مزعجة، والنتيجة التي لا مناص منها هي أن ما تحقق خلال السنوات الخمس الفاصلة كان قليلا. ولا يكاد يكون أي من الالتزامات الصادرة في ريو قد تمت المحافظة عليه. فالمستويات المستهدفة التي حددت لانبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ لم يتم بلوغها - وفي الواقع أصبحت الانبعاثات أسوأ حالا. ولذلك فليس من المستغرب أن يكون تلوث الهواء والماء في ارتفاع في معظم أنحاء العالم، وأن تكون مساحة من الغابات تضاهي مساحة نيبال في الطريق إلى الفقدان، وأن تكون المحيطات تتلوث بالمواد الكيميائية السامة والنفايات، وتتعرض للصيد المفرط. ومما يبعث على القلق بصفة خاصة تناقص توفر المياه العذبة، وأثره على الأراضي الزراعية المنتجة المطلوبة لتغذية سكان العالم المتزايدين والمدن المنفجرة بالسكان.

وإذ يدرك جدول أعمال القرن ٢١ أن البيئة مرتبطة ارتباطا لا ينفصم بالنمو، فهو يتضمن عددا من الالتزامات الصريحة والضمنية من جانب كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية. وبالنسبة للأخيرة التي تنقصها الموارد الضرورية، كان المتوقع أن تبذل بعض الجهود لإعادة هيكلة اقتصاداتها وفتحها، وأن تشدد ضبط سياساتها المالية والنقدية، وتسمح بدور أوسع للقطاع الخاص.

وبالفعل اتخذت بلدان نامية كثيرة تدابير جادة لتحرير اقتصاداتها وإعادة تنظيمها. وحتى في أفريقيا

تضاعف عدد البلدان التي تنفذ إصلاحات أساسية ثلاث مرات منذ ريو. ومن ناحية أخرى تعهدت البلدان المتقدمة النمو بتوفير الموارد اللازمة لتمويل التنمية وحماية البيئة. ووافقت هذه البلدان كذلك على الشروع في إجراء تغييرات في أنماط الاستهلاكها وإنتاجها غير المستدامة.

وهذه الدورة مواجهة بالمهمة الشاقة التي تتمثل ليس فقط في الإشارة إلى حالات عدم التوازن التي برزت منذ ريو بين ما أحرز من تقدم في الإصلاحات السياسية والاقتصادية في العالم الثالث والموارد المتناقصة بوضوح لتمويل التنمية المستدامة، بل أيضا لكفالة تجديد الالتزام، بتأكيدات ثابتة، بتقديم عون مالي أكبر.

إن المساعدة الإنمائية الرسمية المتوقعة، التي جرى الالتزام بتقديمها بموجب جدول أعمال القرن ٢١، لم تقدم، وهذه الحقيقة خيبت بالتأكيد آمال العالم النامي. والأمر المدهش أنها لا تزال تتناقص. وقد أعاد المانحون الغربيون في ريو تأكيد التزامهم بالمساعدة بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي التي حددتها الأمم المتحدة كهدف، والتي تساوي ١٢٥ بليون دولار تقريبا الموعود بتقديمها بموجب جدول أعمال القرن ٢١. وحتى هذا التاريخ، لم يحقق النسبة المستهدفة سوى خمسة بلدان، ونحن نشكرها على ذلك.

وتمثل المصدر الهام الآخر الوحيد للتمويل من أجل البيئة في مرفق البيئة العالمية، الذي قدمت له تعهدات بلغت زهاء بليوني دولار. وحتى هذا المبلغ لا يكفي للمهمة المزمع أداؤها وينبغي زيادته. وهذا، كما سبق القول، سيمكننا من تمويل بعض المبادرات البيئية التي تفتقر إلى آليات للتمويل خاصة بها، مثل الاتفاقية المتعلقة بمكافحة التصحر.

وبينما لا يزال تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية يعاني عجزا كبيرا، ترزح البلدان النامية تحت وطأة الدين الدولي. ويستنزف ما يربو كثيرا على ربع عائدات صادرات أفريقيا للوفاء بخدمة الدين. ورغم الكثير من النقاش، والاجتماعات، والجعجعة، يظل ذلك عقبة أمام التنمية، لا سيما للبلدان الفقيرة جدا. وليس من خيار عملي بالنسبة لهم غير إعفاء الدين.

وعلى سبيل المثال، تعاني جيبوتي من تركيبة مدمرة من العوامل الطبيعية والعوامل التي مصدرها الإنسان. وتخترقها الصحراء الزاحفة على امتدادها كله تقريبا، كما أدى عدم كفاية تساقط الأمطار إلى خفض أرضنا الزراعية القابلة للاستخدام خفضا حادا إلى مستويات أقل من أن تكفي لإعاشة شعبنا. وتمثلت إحدى النتائج لذلك في الاختفاء البطيء للمياه العذبة. وللأسف شهدت منطقتنا في أفريقيا كثيرا جدا من الاضطراب السياسي في العقدين الماضيين، مما أدى إلى موجة من اللاجئين الذين تقارب نسبتهم الآن في جيبوتي ١٠ في المائة من السكان.

إن مساعينا للإصلاح بدون الحصول على موارد إضافية من المجتمع الدولي، سواء في شكل المساعدة الإنمائية الرسمية أو رأس المال الخاص، لم تترك لنا إلا القليل من الخيارات لتحسين بيئتنا أو حياة شعبنا. ولهذه الأسباب يبدو عظم الدور الذي ينبغي أن تقوم به مؤسسات الإقراض متعددة الأطراف، ومن الضروري زيادة قدراتها، لا سيما قدرات المؤسسة الإنمائية الدولية.

كذلك ستتطلب البلدان النامية مساعدة كبيرة من الأمم المتحدة في تنفيذ برامج بيئية فعالة، وهي مشكلة ربما تواجهها كل البلدان إلى حد ما. ومن ثم ينبغي أن ننظر في زيادة موارد برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالات الأخرى لهذه الغاية. وثمة تركيز على هذه الحاجة في ملخص نتائج محفل ريو + ٥، الذي نقله إلى الأمين العام ممثل البرازيل الدائم (الوثيقة A/S-19/11)، والذي يذكر أن المفهوم الأساسي للتنمية المستدامة لم يستوعب جيدا، وأن السياسات والهياكل المطلوبة لتنفيذ اتفاقات مؤتمر قمة الأرض لم تنفذ بعد. ورغم أن مؤتمر القمة أقر بالحاجة إلى توفير آليات وصكوك سياسة عامة أفضل لتحويل الاتفاقات والخبرة التي تلتها إلى نشاط فعال على المستويات المحلية والوطنية، والقطاعية، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وثمة حاجة على نطاق واسع إلى سياسات، وأطر قانونية، وعملية ضريبية ومتعلقة بالميزانية، وآليات مؤسسية، واتصالات، وبرامج تعليمية، أكثر انسجاما واتساقا، وإلى تنسيق أفضل بين وزارات البيئة والوزارات الأخرى.

وربما لم نصل بعد إلى نقطة اللاعودة في تدهور كوكبنا، إلا أنه، مع زيادة الفقر في أماكن كثيرة للغاية على الأرض، ومع استمرار العجز عن عكس اتجاه التلوث في أماكن أخرى، يبدو الاتجاه خطيرا. ولا يمكن لحماية البيئة والصحة أن تتعايشا مع الفقر وغياب العزيمة. وفي جدول أعمال القرن ٢١ التزمنا باتخاذ سلسلة متكاملة من التدابير، تصحبها أهداف وأطر زمنية. ويدل عدم وفائنا بها على غياب مقلق لروح التصميم والإحساس بالطابع الملح لما

التزمنا به، والذي بدونه قد نعجز عن أداء المهمة. ويجب علينا الوفاء بشروط جدول أعمال القرن ٢١، حتى وإن كان ذلك للحفاظ على إيماننا بأنفسنا وبالبشرية.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر رئيس وفد جيبوتي على البيان الذي أدلى به.

**اصطحب السيد روبل علهاي، رئيس وفد جيبوتي، من المنصة.**

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد حسين سليم، رئيس وفد تركيا.

**اصطحب السيد حسين سليم، رئيس وفد تركيا، إلى المنصة.**

**السيد سليم** (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل خمس سنوات بدأنا شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية المستدامة. وكان الدافع لاتخاذ هذه المبادرة الحاجة البارزة للتوفيق بين عملية التنمية وأثرها على البيئة، مع وضع الإنسان في صميم شواغل التنمية المستدامة. وتمثل الهدف النهائي لهذه المبادرة في الحفاظ على تراثنا المشترك، هذا الكوكب، مكانا صحيا يصلح لحياة الأجيال المقبلة. وهذه المهمة الحيوية والشاقة والنبيلة لا تزال ماثلة أمامنا.

وعلى الرغم من أن المجتمع العالمي بدأ السير على الدرب الصحيح باعتماد جدول أعمال القرن ٢١ في ريو، ورغم ما يتخذ من خطوات على المستويين الوطني والدولي سعيا لتحقيق أهدافنا، فإن العولمة، والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، والحاجات الزراعية والصناعية الملحة، والضوائق المالية، وأوجه النقص التكنولوجية، تتضافر جميعها لتجعل التنمية المستدامة هدفا صعب المنال.

وفي هذا السياق، تمثل المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا، وإدماج منظور العمل بمشاركة الجنسين، والمشاركة الفعالة للمنظمات غير الحكومية، فضلا عن الشباب، عوامل حاسمة في تحقيق التنمية المستدامة. والتنفيذ المعجل لجدول أعمال القرن ٢١ هو المهمة العظيمة التي تواجهنا ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين. ومن ثم فإن هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة تكتسي أهمية حيوية بالنسبة لنا جميعا.

وخلال الأعوام الخمسة الأخيرة صدقت توقعاتنا المبدئية المتعلقة بالتنمية المستدامة حيث أن هذه العملية ثبت أنها جهد عالمي معقد للغاية يشمل جميع جوانب الحياة الإنسانية ويتطلب مشاركة نشطة على جميع المستويات. وأصبح الوعي المتنامي بالقضايا البيئية أحد المؤشرات الرئيسية لعملية إرساء الديمقراطية. وتقتضي عملية التنمية المستدامة متعددة الأوجه هذه تعاونا متعدد الأطراف متصلا ووثيقا وجهودا متضافرة على أساس إقليمي ووطني.

وتسعى تركيا، من جانبها، بسبب موقعها الجغرافي، إلى القيام بدور قيادي في أنشطة إقليمية متعددة تتصل بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في مناطق البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأسود، والقفقاس، وآسيا الوسطى. ومنذ عام ١٩٩٤ تستضيف تركيا وحدة تنسيق البرامج التابعة لبرنامج الإدارة البيئية والحماية للبحر الأسود، الذي يدعمه مرفق البيئة العالمية. وهي تدعم تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية للبحر الأسود. وهنا يجب أن أشدد على أن تركيا تولي أهمية كبيرة لسلامة نقل النفايات والسلع الخطرة وحركتها عبر الحدود عند مرورها بالبيئة البحرية والمناطق الإيكولوجية الحساسة.

وقد وقعنا اتفاقات ثنائية مع عدد من البلدان لوضع أساس للعمل المشترك المعزز في مجال البيئة والتنمية المستدامة. وتلعب تركيا أيضا دورا هاما في صياغة جدول أعمال القرن ٢١ الإقليمي لمنطقة آسيا الوسطى والقفقاس والبلقان. وقد اتخذنا خطوات ملموسة لإقامة مركز بيئي إقليمي يوفر المعلومات البيئية والتدريب ويكون بمثابة مركز لتجميع وتوزيع المعلومات لبلدان المنطقة التي تعكف على تطوير سياساتها البيئية وإقامة هياكلها الأساسية القانونية والإدارية.

وتركيا تقوم حاليا، بإسهام مالي من الاتحاد الأوروبي، بإنشاء مرصد وطني للبيئة والتنمية من أجل كفالة التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. ومن المتوقع أن يقوم المرصد التركي بتعزيز العلاقات والشراكات مع الوكالات والشبكات الدولية المتصلة بالبيئة وأن يساعد في التكامل بين البيئة والتنمية، من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

وبالنسبة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في تركيا، يسرني أن أبلغكم بأنه تم الانتهاء من وضع مشروع خطة العمل البيئية الوطنية التركية وجدول أعمال القرن ٢١ الوطني.

لقد أعطيت الأولوية لإدارة المياه في الوثيقة الختامية التي ستعتمدها هذه الدورة الاستثنائية. وأعيد التأكيد على هذا في مبادرة الاتحاد الأوروبي الجديدة. والواقع أن الاستخدام المستدام للموارد عنصر أساسي في مفهوم التنمية العالمية. وتركيا، بمشروع جنوب شرقي الأناضول، الذي يرمي الى تعبئة موارد المياه والتربة في جنوب شرقي تركيا، ما فتئت تطبق نهجا مشتركا بين القطاعات يتألف من التنمية الإقليمية المستدامة المتكاملة وتنمية الموارد البشرية والمستوطنات البشرية المستدامة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

وفيما يتصل بأنشطتنا في ميدان الحراجة التي تعتبر هامة جدا بالنسبة للتنمية المستدامة، أود أن أذكر الجمعية بأن مؤتمر الحراجة العالمي الحادي عشر سيعقد في وقت لاحق من هذا العام في أنطاكية بتركيا. ومن المتوقع أن يستجيب المؤتمر للتحدي الحالي لإدارة الحراجة المستدامة وإدخال تكنولوجيات ملائمة للاستخدام المستدام لموارد الغابات لصالح الجيل الحاضر والأجيال المقبلة.

وفي ضوء الجهود الكبيرة الرامية الى تحقيق التنمية المستدامة يشجعنا أن نلاحظ أن مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، "قمة المدن"، قد عقد في اسطنبول في العام الماضي وبدأ في توليد زخم جديد بشأن السياسات الحضرية وقضايا المأوى بغية إحياء الأهداف التي أعلنت في مؤتمر قمة الأرض.

وإذ أعود الى ملاحظاتي المبدئية يمكنني القول إن لدينا، على الصعيدين الوطني والعالمي، نشاطا هائلا يتعين علينا القيام به أكثر بكثير مما قمنا به حتى الآن. ونعتقد أننا، كسكان لكوكب الأرض في مواجهة هشاشة البيئة المتزايدة والتحدي الصعب المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة، يتعين علينا أكثر من أي وقت مضى، أن نستجمع قوانا ونبذل جهدا جهيدا حتى نحول التزاماتنا الى أفعال.

وفي هذا الصدد نود أن نؤكد على ضرورة إبداء الإرادة السياسية وبذل التضحيات لإحياء أهداف جدول أعمال القرن ٢١. وأود أن أكرر الإعراب عن عزم حكومتي المتواصل على الإسهام في هذه العملية. ويحدونا وطيد الأمل والرغبة في أن يشكل نجاح هذه الدورة الاستثنائية خطوة هامة في ذلك الاتجاه.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر رئيس وفد تركيا على بيانه.

**اصطُحب السيد حسين سليم، رئيس وفد تركيا، من المنصة.**

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تستمع الجمعية الآن الى بيان معالي السيد صائب عريقات، وزير الحكم المحلي ورئيس الوفد المراقب لفلسطين.

**اصطُحب السيد صائب عريقات وزير الحكم المحلي ورئيس الوفد المراقب لفلسطين الى المنصة.**

**السيد عريقات** (فلسطين): لقد شهدت فترة التسعينات انعقاد العديد من المؤتمرات الدولية تحت رعاية الأمم المتحدة لمناقشة مشاكل ملحة وقضايا عالمية هامة حازت على إجماع قادة الدول واهتمام كافة شعوب الأرض. وقد أدت هذه المؤتمرات الى زيادة الوعي حول هذه القضايا وإبرام الاتفاقيات الدولية الهامة، والى زيادة الالتزام الدولي بالتعاون والعمل المشترك من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتهيئة ظروف الاستقرار والرفاهية الضرورية لإقامة العلاقات السلمية والودية بين الدول.

وقد عكست هذه المؤتمرات ترابط هذه المواضيع وتكاملها وأهمية ضمان المشاركة الواسعة من أجل الارتقاء بالإنسان ونوعية الحياة في إطار المسؤولية الجماعية تجاه الأجيال المقبلة. فتأمين وحماية حق الطفل في الحياة والتنمية والتعليم، وضمان حقوق المرأة واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حق الشعوب في تقرير مصيرها وسيادتها على مواردها الطبيعية، هي أسس توافقت الآراء حولها وتضمنتها وثائق وبيانات تلك المؤتمرات.

منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عام ١٩٩٢ تم تحقيق بعض الإنجازات والتقدم فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وفي ميادين عديدة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. إلا أن حالة البيئة العالمية تستمر في التدهور. وفي نفس الوقت فإن اتجاهات العولمة لم تترك أثرا إيجابيا على التنمية المستدامة، على الرغم من استفادة عدد محدود من الدول النامية من تلك الاتجاهات. غير أن العديد من البلدان الأخرى لم تحقق الأهداف المرجوة في الاستفادة من عملية العولمة وما زال تهميشها متصلا. ولا تزال غالبية الدول النامية بحاجة الى المساعدة الدولية في جهودها من

أجل تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا المجال، عبرت الدول النامية عن خيبة أملها فيما يتعلق بالتزام الدول المتقدمة بنقل التكنولوجيا وبتوفير وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، التي انخفضت انخفاضا جذريا منذ عام ١٩٩٢.

إن الحروب والصراعات المسلحة تحول بلا شك، دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وتساهم بشكل مباشر في تدمير البيئة وإهدار الموارد الطبيعية والمالية والإنسانية. كما أن استمرار الاحتلال الأجنبي، وما يتبعه من إنكار للحقوق الأساسية للشعوب القابعة تحت الاحتلال، واستغلال مواردها الطبيعية، وتدمير بناها الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة وبيئتها، يشكل سببا مباشرا لاستمرار الحروب والصراعات، وبشكل خاص فقد عانى الشعب الفلسطيني من هذا الوضع لمدة ٣٠ عاما، وما زال يعاني من عقلية التوسع وسياسة المحتل الإسرائيلي المتمثلة في تكريس الاحتلال والتوسع الاستيطاني وتهويد القدس وسياسة الإغلاق وإنكار حقوق الشعب الفلسطيني وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره والسيطرة على موارده الطبيعية.

لقد قامت إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، وعلى مدار الثلاثين سنة الماضية باستغلال الموارد الطبيعية للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وبمصادرة الأراضي، وقلع الأشجار بهدف توسيع المستعمرات وشق الطرق الالتفافية وتحويل المياه الى المستعمرات والى داخل إسرائيل. واستخدمت إسرائيل الأرض الفلسطينية المحتلة كحديقة خلفية للتخلص من نفاياتها. كما أن برنامج إسرائيل النووي غير الخاضع للإشراف والرقابة الدوليين يهدد المنطقة بكوارث بيئية خطيرة، الى جانب أن امتلاكها للسلاح النووي من شأنه أن يدخل المنطقة في دوامة سباق تسلح مدمر.

لقد تضمن إعلان ريو المبدأ ٢٣ الذي ينص على ضرورة حماية البيئة والموارد الطبيعية للشعوب القابعة تحت الظلم والسيطرة والاحتلال. وهذا المبدأ، بالإضافة الى المواثيق الدولية الأخرى وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، يوضح مسؤولية المجتمع الدولي والأمم المتحدة تجاه الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، وتجاه الشعب الفلسطيني وحقوقه. ومن غير المعقول أن يسمح المجتمع الدولي لإسرائيل بأن تستمر في نهجها الرافض للامتثال لقرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الدولية لأكثر من ٣٠ عاما دون اكتراث أو مبالاة، وبشكل خاص في الوقت الراهن وفي ظل مسيرة عملية السلام في الشرق الأوسط التي عطلتها إسرائيل.

إن الموقف الاسرائيلي الأخير، الذي أعاق بعثة الأمين العام للأمم المتحدة وفقا لقرار الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة دإط-٢/١٠، يعد تحديا سافرا لإرادة المجتمع الدولي وإجهاضا للجهود الهادفة الى تحقيق الاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار فإننا سندعو الى استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للنظر في تقرير الأمين العام، ولحث المجتمع الدولي على أن يمارس مسؤولياته في إلزام الحكومة الإسرائيلية بوقف سياستها وممارساتها غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، والالتزام بتطبيق الاتفاقات الموقعة.

إن الشعب الفلسطيني يرنو ويتطلع الى اليوم الذي يتمكن فيه في دولته المستقلة من القيام بدوره في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، شأنه في ذلك شأن كافة دول العالم.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر وزير الحكم المحلي ورئيس الوفد المراقب لفلسطين على بيانه.

**اصطُحب السيد صائب عريقات، وزير الحكم المحلي ورئيس الوفد المراقب لفلسطين من المنصة.**

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تستمع الجمعية الآن الى بيان سعادة السيدة إليزابيث دوديزويل، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

**اصطُحبت السيدة إليزابيت دوديزويل، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الى المنصة.**

**السيدة دوديزويل** (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد كانت رسالة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية رسالة أمل وفرح. إذ أشرف العالم على التغير بطرق إيجابية حقيقية جدا. لكن مما يبعث على الاستغراب الشديد أن هذا الحدث الكبير فشل حتى الآن في تغيير مسار البشرية بقدر يكفي لوضعنا في مسار مستدام. وبعد تأمل هادئ جدا هذا الأسبوع من الواضح أن الإرادة على العمل غائبة على الرغم من بعض التقدم.

إن بعض الأدلة الدامغة جدا على ذلك نجدها واردة في نشرة "آفاق البيئة العالمية" التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة. فهي تستنتج أن البشرية تلوث وتستنفد موارد حيوية متجددة المياه العذبة وهواء المدن والغابات والتربة بأسرع من قدرة هذه الموارد على تجديد نفسها.

إن الحقائق معروفة تماما. وعلى سبيل المثال، يوجد زهاء ١,٧ بليون نسمة، أي أكثر من ثلث سكان العالم، بلا مياه نقية. فالأمطار الحمضية والتلوث الهوائي عبر الحدود، اللذان كانا مشكلتين بالنسبة لأوروبا وبعض مناطق أمريكا الشمالية، أصبحا ماثلين بشكل متزايد في بعض مناطق آسيا والمحيط الهادئ وفي أمريكا اللاتينية. ومافتئ تدهور الأراضي الجافة يشكل مشكلة عالمية ملحة، تعرض للخطر زهاء بليون نسمة في ١١٠ بلدان.

وتتجلى اخفاقاتنا أكثر ما تتجلى في المجالين اللذين تكلمنا عنهما بكل زهو في ريو وهما تغير المناخ والتنوع البيولوجي. ها نحن نخفق في وقف الاحترار العالمي حتى وإن كنا قد بدأنا نلمس بالفعل آثاره قبل عقود من توقعاتنا السابقة. وها نحن نخفق في عكس مسار انقراض النباتات والحيوانات وفقدان التنوع البيئي.

وتبزغ طائفة واسعة من المشاكل الجديدة من بينها انتشار المواد الكيميائية الضارة في جميع أنحاء المحيط الحيوي، ومن ثم في أبداننا، الأمر الذي يلحق ضررا بالغا بالعمليات الهرمونية، بل من المرجح جدا انه يضر بالأنماط الانجابية.

وفي المستقبل القريب يتوجب على المجتمع الدولي وضع أولويات بشكل حاسم. لقد تكلمت الحكومات بالفعل خلال هذا الأسبوع والأسبوع الماضي عن ضرورة وجود استراتيجية عالمية للطاقة، وضرورة إعادة تنشيط العمل فيما يتعلق بالمياه العذبة، وضرورة استمرار الزخم بشأن المحيطات، وضرورة وجود اتفاق عالمي على مسار العمل المستقبلي بشأن الغابات. ومن الناحية العملية يمكن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يفيد في النهوض بالعمل في جميع هذه الميادين ذات الأولوية.

ومن البديهي أنه بدون استراتيجية شاملة ومستدامة بشأن الطاقة سيستمر الاحترار العالمي بلا هوادة وسيستمر تدهور هواء المدن ولن يوقف التلوث البحري. وسواء قررت الحكومات أم لم تقرر الإعلان عن "عقد للطاقة" أو عن التزام ثابت آخر بمواصلة السير لتحقيق طاقة مستدامة، فإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة مستعد لممارسة تخصصه وتفوقه في مجال انتاج أكثر نظافة. ونحن على استعداد لمضاعفة جهودنا، بالتعاون مع القطاعات الصناعية، لتحقيق الأهداف والغايات الضرورية. وفضلا عن ذلك، لا يزال برنامج الأمم المتحدة للبيئة يواصل تجريب وتشاطر التكنولوجيات السليمة بيئيا والقيام بدور مركز لتجميع وتزويع المعلومات.

ويعتقد البرنامج اعتقادا راسخا بأن الحوار الحكومي الدولي بشأن المياه العذبة أمر ملح جدا. وإن الإدارة المتكاملة للمياه تقع في مجال تخصصنا الفني وخبرتنا.

وفي قارة افريقيا، على سبيل المثال، فإن ذلك الحوار جار بالفعل. وإن نهجنا، نهج "النصيب العادل"، الذي يقوم على إيلاء الاعتبار للحماية البيئية والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، يرمي الى كفالة توفير إمدادات وافية بالغرض ونظيفة من المياه للجميع.

وفي السنة الدولية للمحيطات، يشكل تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية إحدى أولويات البرنامج. وفي حدود هذا السياق لا بد أن تكتسي شواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية أهمية فائقة. لكن الأمر يحتاج الى أكثر من ذلك. يتوجب علينا أن نجري تقييما للمحيطات وبحثا حقيقيا عن فضل تكاتف الجهود والتكامل في أي عمل جديد بشأن المحيطات بالتوازي مع البرامج الحالية التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن البحار الإقليمية، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والقضايا الملحة المتصلة بإدارة مصايد الأسماك.

وتتطلب توقعاتنا الكبيرة مشاركة فعالة من جانب المجتمع المدني. ويتوجب على الحكومات أن تلتزم بتشجيع إيجاد جيل جديد من المواطنين الحريصين على البيئة. وينبغي للناس، الصغار والكبار، أن يكتسبوا القدرة على اتخاذ قرارات بيئية سليمة، وأن يعملوا من تلقاء أنفسهم، لحماية الحياة على الأرض. ولهذا الغرض ينبغي أن تتوفر لديهم معلومات بيئية أكثر بل أفضل. وينبغي للمدارس ومراكز التعليم أن توفر الفرص للتلاميذ لاكتساب المعارف حول البيئة والتنمية المستدامة. وينبغي للمنظمات غير الحكومية أن تحتل موقعها في عملية صنع القرار وينبغي تمكين المرأة. وهذا هو المنطق الذي يقوم عليه برنامج بناء مواطنة حريصة على البيئة العالمية.

لكن هل تكفي هذه البرامج؟ كيف يمكن أن نضمن أن تتحقق نتائج حقيقية بع خمس سنوات من الآن؟ نعلم أنه لا توجد حتى الآن قضية بيئية يستعصي على البشرية حلها. لدينا معرفة وقدرة تكنولوجية هائلتان. ولدينا دليل دامغ على ضرورة اتخاذ إجراء بشأن معظم المسائل. ولكن ما نفتقده نوعا ما هو الإرادة السياسية للقيام بذلك. وبالتأكيد يتعين علينا هذا الأسبوع أن نسأل أنفسنا عن السبب.

ربما أمكننا أن نجد في ظاهرة العولمة التفسير الأكثر اقناعا للهوة الشاسعة بين التعبير عن الإرادة والعمل. ولئن كانت هناك فوائد دونما شك تنشأ عن تحرير التجارة العالمية، فإن نمو التجارة العالمية يعني أيضا نمو الانتاج والاستهلاك، الأمر الذي يعني تحويل المزيد من موارد الكوكب الى منتجات وخدمات بمعدل أسرع. وقد أدت العولمة الى إيجاد اتصالات على الصعيد العالمي وتدفقات مثيرة للإعجاب في رأس المال الخاص.

إننا في طريقنا حقا الى مجتمع عالمي. وهذا سبب قوي يجعل من المهم والملح معا أن نضع أساسا للتعاون بشأن الجبهة البيئية على قدم المساواة مع أساس المنافسة السائد حاليا على الجبهة الاقتصادية لأنه لكي تجد الحكومات أي أمل في وقف إفقار شعوبها وبيئاتها، فإن السبيل الى ذلك هو أن نعمل معا على الصعيد المتعدد الأطراف.

لقد تضمن إعلان ريو المبدأ ٢٣ الذي ينص على ضرورة حماية البيئة والموارد الطبيعية للشعوب القابعة تحت الظلم والسيطرة والاحتلال. وهذا المبدأ، بالإضافة الى المواثيق الدولية الأخرى وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، يوضح مسؤولية المجتمع الدولي والأمم المتحدة تجاه الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، وتجاه الشعب الفلسطيني وحقوقه. ومن غير المعقول أن يسمح المجتمع الدولي لإسرائيل بأن تستمر في نهجها الرافض للامتثال لقرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الدولية لأكثر من ٣٠ عاما دون اكتراث أو مبالاة، وبشكل خاص في الوقت الراهن وفي ظل مسيرة عملية السلام في الشرق الأوسط التي عطلتها إسرائيل.

إن الموقف الاسرائيلي الأخير، الذي أعاق بعثة الأمين العام للأمم المتحدة وفقا لقرار الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة دإط-٢/١٠، يعد تحديا سافرا لإرادة المجتمع الدولي وإجهاضا للجهود الهادفة الى تحقيق الاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار فإننا سندعو الى استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للنظر في تقرير الأمين العام، ولحث المجتمع الدولي على أن يمارس مسؤولياته في إلزام الحكومة الإسرائيلية بوقف سياستها وممارساتها غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، والالتزام بتطبيق الاتفاقات الموقعة.

إن الشعب الفلسطيني يرنو ويتطلع الى اليوم الذي يتمكن فيه في دولته المستقلة من القيام بدوره في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، شأنه في ذلك شأن كافة دول العالم.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر وزير الحكم المحلي ورئيس الوفد المراقب لفلسطين على بيانه.

**اصطُحب السيد صائب عريقات، وزير الحكم المحلي ورئيس الوفد المراقب لفلسطين من المنصة.**

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تستمع الجمعية الآن الى بيان سعادة السيدة إليزابيث دوديزويل، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

**اصطُحبت السيدة إليزابيت دوديزويل، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الى المنصة.**

**السيدة دوديزويل** (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد كانت رسالة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية رسالة أمل وفرح. إذ أشرف العالم على التغير بطرق إيجابية حقيقية جدا. لكن مما يبعث على الاستغراب الشديد أن هذا الحدث الكبير فشل حتى الآن في تغيير مسار البشرية بقدر يكفي لوضعنا في مسار مستدام. وبعد تأمل هادئ جدا هذا الأسبوع من الواضح أن الإرادة على العمل غائبة على الرغم من بعض التقدم.

إن بعض الأدلة الدامغة جدا على ذلك نجدها واردة في نشرة "آفاق البيئة العالمية" التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة. فهي تستنتج أن البشرية تلوث وتستنفد موارد حيوية متجددة المياه العذبة وهواء المدن والغابات والتربة بأسرع من قدرة هذه الموارد على تجديد نفسها.

إن الحقائق معروفة تماما. وعلى سبيل المثال، يوجد زهاء ١,٧ بليون نسمة، أي أكثر من ثلث سكان العالم، بلا مياه نقية. فالأمطار الحمضية والتلوث الهوائي عبر الحدود، اللذان كانا مشكلتين بالنسبة لأوروبا وبعض مناطق أمريكا الشمالية، أصبحا ماثلين بشكل متزايد في بعض مناطق آسيا والمحيط الهادئ وفي أمريكا اللاتينية. ومافتئ تدهور الأراضي الجافة يشكل مشكلة عالمية ملحة، تعرض للخطر زهاء بليون نسمة في ١١٠ بلدان.

وتتجلى اخفاقاتنا أكثر ما تتجلى في المجالين اللذين تكلمنا عنهما بكل زهو في ريو وهما تغير المناخ والتنوع البيولوجي. ها نحن نخفق في وقف الاحترار العالمي حتى وإن كنا قد بدأنا نلمس بالفعل آثاره قبل عقود من توقعاتنا السابقة. وها نحن نخفق في عكس مسار انقراض النباتات والحيوانات وفقدان التنوع البيئي.

وتبزغ طائفة واسعة من المشاكل الجديدة من بينها انتشار المواد الكيميائية الضارة في جميع أنحاء المحيط الحيوي، ومن ثم في أبداننا، الأمر الذي يلحق ضررا بالغا بالعمليات الهرمونية، بل من المرجح جدا انه يضر بالأنماط الانجابية.

وفي المستقبل القريب يتوجب على المجتمع الدولي وضع أولويات بشكل حاسم. لقد تكلمت الحكومات بالفعل خلال هذا الأسبوع والأسبوع الماضي عن ضرورة وجود استراتيجية عالمية للطاقة، وضرورة إعادة تنشيط العمل فيما يتعلق بالمياه العذبة، وضرورة استمرار الزخم بشأن المحيطات، وضرورة وجود اتفاق عالمي على مسار العمل المستقبلي بشأن الغابات. ومن الناحية العملية يمكن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يفيد في النهوض بالعمل في جميع هذه الميادين ذات الأولوية.

ومن البديهي أنه بدون استراتيجية شاملة ومستدامة بشأن الطاقة سيستمر الاحترار العالمي بلا هوادة وسيستمر تدهور هواء المدن ولن يوقف التلوث البحري. وسواء قررت الحكومات أم لم تقرر الإعلان عن "عقد للطاقة" أو عن التزام ثابت آخر بمواصلة السير لتحقيق طاقة مستدامة، فإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة مستعد لممارسة تخصصه وتفوقه في مجال انتاج أكثر نظافة. ونحن على استعداد لمضاعفة جهودنا، بالتعاون مع القطاعات الصناعية، لتحقيق الأهداف والغايات الضرورية. وفضلا عن ذلك، لا يزال برنامج الأمم المتحدة للبيئة يواصل تجريب وتشاطر التكنولوجيات السليمة بيئيا والقيام بدور مركز لتجميع وتزويع المعلومات.

ويعتقد البرنامج اعتقادا راسخا بأن الحوار الحكومي الدولي بشأن المياه العذبة أمر ملح جدا. وإن الإدارة المتكاملة للمياه تقع في مجال تخصصنا الفني وخبرتنا.

وفي قارة افريقيا، على سبيل المثال، فإن ذلك الحوار جار بالفعل. وإن نهجنا، نهج "النصيب العادل"، الذي يقوم على إيلاء الاعتبار للحماية البيئية والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، يرمي الى كفالة توفير إمدادات وافية بالغرض ونظيفة من المياه للجميع.

وفي السنة الدولية للمحيطات، يشكل تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية إحدى أولويات البرنامج. وفي حدود هذا السياق لا بد أن تكتسي شواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية أهمية فائقة. لكن الأمر يحتاج الى أكثر من ذلك. يتوجب علينا أن نجري تقييما للمحيطات وبحثا حقيقيا عن فضل تكاتف الجهود والتكامل في أي عمل جديد بشأن المحيطات بالتوازي مع البرامج الحالية التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن البحار الإقليمية، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والقضايا الملحة المتصلة بإدارة مصايد الأسماك.

وتتطلب توقعاتنا الكبيرة مشاركة فعالة من جانب المجتمع المدني. ويتوجب على الحكومات أن تلتزم بتشجيع إيجاد جيل جديد من المواطنين الحريصين على البيئة. وينبغي للناس، الصغار والكبار، أن يكتسبوا القدرة على اتخاذ قرارات بيئية سليمة، وأن يعملوا من تلقاء أنفسهم، لحماية الحياة على الأرض. ولهذا الغرض ينبغي أن تتوفر لديهم معلومات بيئية أكثر بل أفضل. وينبغي للمدارس ومراكز التعليم أن توفر الفرص للتلاميذ لاكتساب المعارف حول البيئة والتنمية المستدامة. وينبغي للمنظمات غير الحكومية أن تحتل موقعها في عملية صنع القرار وينبغي تمكين المرأة. وهذا هو المنطق الذي يقوم عليه برنامج بناء مواطنة حريصة على البيئة العالمية.

لكن هل تكفي هذه البرامج؟ كيف يمكن أن نضمن أن تتحقق نتائج حقيقية بع خمس سنوات من الآن؟ نعلم أنه لا توجد حتى الآن قضية بيئية يستعصي على البشرية حلها. لدينا معرفة وقدرة تكنولوجية هائلتان. ولدينا دليل دامغ على ضرورة اتخاذ إجراء بشأن معظم المسائل. ولكن

ما نفتقده نوعا ما هو الإرادة السياسية للقيام بذلك. وبالتأكيد يتعين علينا هذا الأسبوع أن نسأل أنفسنا عن السبب.

ربما أمكننا أن نجد في ظاهرة العولمة التفسير الأكثر اقناعا للهوة الشاسعة بين التعبير عن الإرادة والعمل. ولئن كانت هناك فوائد دونما شك تنشأ عن تحرير التجارة العالمية، فإن نمو التجارة العالمية يعني أيضا نمو الانتاج والاستهلاك، الأمر الذي يعني تحويل المزيد من موارد الكوكب الى منتجات وخدمات بمعدل أسرع. وقد أدت العولمة الى إيجاد اتصالات على الصعيد العالمي وتدفقات مثيرة للإعجاب في رأس المال الخاص.

إننا في طريقنا حقا الى مجتمع عالمي. وهذا سبب قوي يجعل من المهم والملح معا أن نضع أساسا للتعاون بشأن الجبهة البيئية على قدم المساواة مع أساس المنافسة السائد حاليا على الجبهة الاقتصادية لأنه لكي تجد الحكومات أي أمل في وقف إفقار شعوبها وبيئاتها، فإن السبيل الى ذلك هو أن نعمل معا على الصعيد المتعدد الأطراف.

إن الشيء الوحيد الذي يمكن أن يحقق هذا النوع من التغيير هو إيجاد الوسائل التي تكفل المساواة فيما بين البلدان التي تتصرف بطرائق بيئية معقولة. وكلما دفعت المنافسة العالمية المكثفة المعايير البيئية إلى التراجع، يتعين على التعاون العالمي المكثف أن يبني تلك المعايير من جديد ليعيدها إلى ما كانت عليه.

والبيئة، بوصفها مدعاة للانشغال في الشؤون السياسية للكوكب، يجب اعلاء مرتبتها في الترتيب العالمي للأشياء. ويجب أن يصبح برنامج الأمم المتحدة للبيئة صوت البيئة العالمي الذي يتصف بالمصداقية والسلطة والتأثير والأهمية السياسية. والبرنامج، لكي يفعل ذلك، لا بد من أن يحتل مكانة متساوية مع مكانتي التجارة والمالية، وأن يكون مجهزا ومفوضا للتصدي للتهديدات المباشرة التي تتعرض لها سلامة الكوكب.

وفيما يحتفل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بـ ٢٥ عاما من الإنجازات، تم التأكيد على الحاجة إلى وجود منظمة أمتن وأقوى في بحوث للرأي العام مثلما أكدها وزراء البيئة في إعلان نيروبي، والمجتمع المدني في ريو + ٥، وفي لجنة التنمية المستدامة + ٥.

إنني موجودة هنا لأخبركم بأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة لن يتراجع عن هذا التحدي. فنحن نبني للمستقبل بثقة. وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في القرن الحادي والعشرين سيعمل على تماسك نظام القوانين البيئية وأمانات الهيئات المعنية بالبيئة الذي يزداد تشظيا. وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في القرن الحادي والعشرين سيعمل مع البلدان لتنفيذ اتفاقات وترتيبات تتصف بالقوة ويمكن إنفاذها. ونحن جميعا متفقون على أننا لن نكسب شيئا بالتقاعس وعدم الامتثال، ولن نخسر شيئا بالوفاء بالالتزامات.

إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة في القرن الحادي والعشرين سيبني على كفاءاته، وقدرته التحليلية، ودوره الميسِّر والمساعد. وإن عمل برنامج البيئة في مجالات هامة من قبيل الإفادة عن حالة البيئة، والقانون البيئي، والإنتاج والاستهلاك المستدامين، والتجارة والبيئة والتكنولوجيا البيئية، يعبر بالفعل عن توجهه الجديد نحو التعامل مع حقائق العولمة.

ولكن كي يكون برنامج البيئة في القرن الحادي والعشرين مثلما تريد جميع الحكومات أن يكون عليه، فهو يحتاج أيضا إلى نوع من الدعم والالتزام الماليين الذي يعطى لمؤسسات اقتصادية نظيرة له. وهو بحاجة إلى نوع من الخصوصية والنشاط على الصعيد السياسي، وإنني على ثقة بأن هذا الأمر أخذ يظهر الآن مع إنشاء اللجنة الجديدة الرفيعة المستوى المؤلفة من الوزراء والمسؤولين.

فهل سيكون هذا الأسبوع فترة حاسمة للبيئة؟ يبدو أن العديدين مشغولون بوضع رؤيا وجدول أعمال عظيمين للقرن الحادي والعشرين. إلا أنني أعتقد أننا لو قصرنا في ذلك، فلعل سببه أننا لم نكن جريئين بما فيه الكفاية في أعمالنا، وليس في أحلامنا. فلربما أضعفت البيروقراطية تركيز رؤيانا وفعاليتنا. وفيما نستعد للدخول في القرن المقبل، دعونا ببساطة نلزم أنفسنا بأن ننصرف أولا إلى إنجاز العمل الذي لم ينجز في هذا القرن. وبرنامج البيئة يكرس نفسه من جديد لإنجاز هذه المهمة.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على بيانها.

**اصطحبت السيدة اليزابيث دوديزويل، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، من المنصة.**

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي على القائمة هو السيد تيلو بودي، مدير مجلس "غرين بيس" الدولي، الذي سيتكلم بالنيابة عن المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية.

**اصطحب السيد تيلو بودي، المدير التنفيذي لمجلس "غرين بيس" الدولي، إلى المنصة.**

**السيد بودي** (مجلس "غرين بيس الدولي") (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يقدر مجلس "غرين بيس" ما أتيح له من فرصة وشرف لمخاطبة حكومات العالم ذات السيادة بالنيابة عن ملايين البشر في كل أرجاء العالم. ونعرب عن شكرنا على الإطراء الموجه إلينا وإلى العديد من المنظمات غير الحكومية الأخرى التي استرعت الانتباه إلى المشاكل التي تواجه كوكبنا والحلول لها.

بيد أنني أقف أمامكم وأنا أشعر بشيء من الحزن. ووجودي هنا شهادة على حقيقة أنكم، على الرغم من الإنذار الذي أطلق، قد قصرتم في العمل حتى الآن. ولقد استسلمتم للمصالح التجارية؛ ووضعتم المصالح الوطنية فوق رفاه الأجيال المقبلة.

إن نشرة "المنظور البيئي العالمي"، التي ينشرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تذكر بوضوح أن استعمال الموارد المتجددة - وهي الأرض، والغابات، والمياه العذبة، والمناطق الساحلية، ومصايد الأسماك، والهواء الحضري - يتجاوز القدرة على توليدها الطبيعي، وهو بالتالي غير مستدام.

إن "العمل كالمعتاد" ليس خيارا بعد الآن. ومهما كانت الوعود التي أطلقها الممثلون في ريو، فإن حالة العالم تزداد سوءا، وفي حالات عديدة بمعدل أسرع مما كان عليه قبل خمس سنوات. والأنهار الجليدية تذوب؛ والغابات تتراجع، ونعمل على تغيير الفصول؛ وتنفد لدينا الأسماك في البحار؛ ونسمم أطفالنا بدوام الملوثات العضوية؛ ونعمل على تراكم النفايات النووية مما يعرض الأجيال المقبلة للخطر. وفيما تتزايد انبعاثات الكربون، سنجد أنفسنا نخسر السماء فوقنا.

لقد التزمت الأغلبية الكبرى من الدول في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ المبرمة عام ١٩٩٢ بمنع التدخل الخطير في نظام المناخ. ومع ذلك، هناك واقع آخر خارج هذا المبنى. فإن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون زادت إلى مستويات لا سابق لها. ومستويات مياه البحار سترتفع بدرجة كبيرة قد تختفي معها من الوجود دول بأسرها ممثلة في هذه القاعة. وإن تواتر حالات الطقس الشاذة، من قبيل العواصف، التي تسبب أضرارا بقيمة بلايين الدولارات، آخذة في التزايد.

ويجب أن تلتزم الدول الصناعية بخفض انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٠٥ بمقدار خُمس المستويات التي كانت عليها في عام ١٩٩٠. وما لم تتخذ هذه البلدان، مثل الولايات المتحدة - التي يبلغ استهلاك الفرد من الطاقة فيها ضعفي استهلاك الفرد في بقية العالم الصناعي - الخطوات الجريئة الأولى، فإنها ستفشل في توفير قيادة حقيقية. ومستقبل هذا الكوكب سيتقرر برد فعلها الجريء أو الجبان على التحدي المتمثل في تغير المناخ العالمي، وذلك في في المؤتمر الذي سينعقد في كيوتو.

ونحن نطلب إلى جميع الحكومات أن توافق على أن يسجل هذا الاجتماع بداية أفول الوقود الأحفوري والاستعاضة عنه بالطاقة المتجددة. وإن ما يزيد على ثلاثة أرباع الاحتياطيات المعروفة من النفط، والفحم والغاز يجب أن تبقى في الأرض إذا أردنا أن نتجنب وقوع تمزق بيئي بحجم الكارثة. فلماذا إذن تواصل حكومتا بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وغيرهما، التي دعت في هذه الدورة إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، تقديم إعانات لمشاريع البحث عن نفط جديد في المناطق البكر من قبيل المحيط الأطلسي وألاسكا أو السماح بها؟ إن الطاقة النظيفة والمتجددة موجودة بوفرة. والطاقة النووية ليست بديلا.

لقد وضعت الأمم المتحدة معاهدة عظيمة الشأن في ريو هي اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي. بيد أن النباتات والحيوانات التي تعتمد على الغابات لا يمكن أن تعيش في معاهدة، مهما ألحق بها من مرفقات. وفيما نجلس هنا اليوم، يجري العمل على قطع جميع الأشجار في المجمعات الكبرى المتبقية من الغابات المطيرة الشمالية الواقعة على ساحل المحيط الهادئ لكندا والولايات المتحدة الأمريكية. فكيف نجرؤ على الطلب إلى البرازيل أن توقف قطع الأشجار وتصفيتها بصورة غير قانونية في منطقة

الأمازون عندما تعمل دولتان من أغنى دول العالم هما كندا والولايات المتحدة، في نفس اللحظة التي أتكلم فيها، على قطع آخر ما تبقى من غاباتها المطيرة فتتسبب في انقراضها؟

وإذا كانت الجمعية جادة في توفير الحماية للأنواع، لا بد أن توقف جميع أعمال التدمير لما تبقى من الغابات القديمة والغابات المطيرة الرئيسية، أينما وجدت. وكل نوع نفقده، إنما نفقده إلى الأبد.

إن القضاء على الرق، وإنهاء الاستعمار، واعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مراحل كانت جلية في تاريخ البشر، اتخذت فيها شعوب وبعدها دول خطوات متعمدة نحو الإنسانية الحقة. واليوم، نقف مجددا أمام مرحلة كهذه.

إن إحراز التقدم في حماية بيئتنا يستلزم كميات أكبر من المال. بيد أن المال ليس كافيا. ولا يسع البلدان الصناعية مجرد أن تنفض أيديها من المسؤولية بتوفير استثمارات في العالم النامي. ولا يمكن للعالم النامي أن يستعمل الأزمة البيئية العالمية لمجرد الحصول على المال. فالعالم يستحق برامج فعالة والتزامات ملزمة. بيد أن بلدانا مثل ألمانيا تدعم صناعات الوقود الأحفوري بتقديم بلايين الدولارات وتقترح في الوقت نفسه بيروقراطية بيئية جديدة، إنما تفتقر إلى المصداقية عندما تمس الحاجة إلى قيادة حقيقية تتصدرها البلدان الصناعية.

هناك عدد كبير من القضايا الهامة الأخرى، بيد أن الوقت لا يسمح لي بمعالجتها. لكنني أحث وفود الحكومات على أن تتفحص وثائق المنظمات غير الحكومية، وخاصة التوصيات بالإجراءات والالتزامات في مؤتمر قمة الأرض الثاني التي تتناول ٤٠ إلى ٥٠ قضية هامة، قطاعية ومشتركة بين القطاعات.

لقد بات من المألوف الآن القول بأن الحكومات لا يمكنها أن تفعل الكثير وأن كل السلطة الآن توجه في أيدي شركات ومؤسسات متعددة الجنسيات لا تتحلى بالمسؤولية في سوق معولم حديثا. لكن لا ينبغي لذلك أن يحجب على السلطة والمسؤولية اللتين تتمتعون بهما معا لغرض قيود وضوابط ومعايير بيئية واجتماعية.

إن مقياس النجاح أو الفشل في الجهود لإنقاذ العالم ليس هو الكلام. إن المقياس الوحيد للنجاح هو الأفعال التي يتحول إليها هذا الكلام.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر المدير التنفيذي لمجلس "غرين بيس" الدولي.

**اصطحب السيد تيلو بودي، المدير التنفيذي لمجلس "غرين بيس" الدولي، من المنصة.**

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا الذي يرغب في الكلام ممارسة لحق الرد.

واسمحوا لي أن أذكركم أن البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٣٤/٤٠١، تقتصر على ١٠ دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد هابياريمي** (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): البيان الذي سأدلي به سيكون مختصرا جدا لأنه سيكون إيضاحا أكثر من كونه حقا للرد. أتكلم فيما يتصل بالبيان الذي أدلت به السيدة جوجي كارينو ممثلة الاتحاد الدولي للشعوب الأصلية والقبائل الموجودة في الغابات الاستوائية، الذي وصفته بأنه عبارة عن شبكة مشتركة بين القارات تضم شعب باتوا في رواندا.

ويود وفد رواندا أن يقول أن شعب باتوا جزء لا يتجزأ من شعب رواندا الذي توحده منذ الأزل لغة واحدة وثقافة واحدة وأهم من ذلك أنماط حياة متماثلة. وحكومة رواندا الممثلة هنا تتكلم نيابة عن شعب رواندا بأسره المتحد وغير القابل للتجزؤ.

إن المشاكل البيئية، مثل إزالة الغابات، التي نعيها جميعا هذه فإن شعب بانياروندا لا يعيش في الغابات.

ونحن ندعم كل النداءات لصالح الحفاظ على الغابات، لكننا موقنون بأن هؤلاء الذين يعرفون رواندا يعرفون أن شعبها في الوقت الحاضر لا يعيش في الغابات، التي تفسح السبيل للبلدان والأراضي الزراعية كما هو الحال في أي مكان آخر.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.